شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة

موجز التقدم المحرز عالمياً

2024

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي
IFC
Creating Markets, Creating Opportunities

شبكة الخدمات المصرفية
والتمويل المستدامة
SBFN

نبذة عن شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة

تأسست شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة في عام 2012، وهي مجموعة تطوعية تضم الجهات التنظيمية للقطاع المالي والبنوك المركزية ووزارات المالية ووزارات البيئة والجمعيات الصناعية والرابطات والنقابات المهنية من الأسواق الصاعدة، وتلتزم هذه الشبكة بتعزيز التمويل المستدام. وتضطلع مؤسسة التمويل الدولية، وهي جزء من مجموعة البنك الدولي، بمسؤوليات أمانة الشبكة، كما أنها شريك للشبكة في مجال المعرفة، وتساعد المؤسسة الأعضاء على تبادل المعارف وإتاحة برامج بناء القدرات لدعم تصميم المبادرات الوطنية للتمويل المستدام وتنفيذها. وحتى أبريل/نيسان 2024، ضمت الشبكة 91 مؤسسة عضواً تمثل 70 بلداً ولديها ما لا يقل عن 68 تريليون دولار (92%) من إجمالي الأصول المصرفية في بلدان الأسواق الصاعدة. ويلتزم أعضاء الشبكة بدفع قطاعاتهم المالية نحو بلوغ الاستدامة، تحقيقاً لهدفيها المتمثلين في تحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر المناخية) وزيادة تدفقات رأس المال إلى الأنشطة ذات الآثار المناخية والبيئية والاجتماعية الإيجابية. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة **https://www.sbfnetworfi.org/**

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وقدراتها في تعبئة الموارد وخبراتها ونفوذها لخلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة، وخاصة للفقراء والفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية. وفي السنة المالية 2023، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 43.7 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، معولة على قوة القطاع الخاص في تحسين الأحوال المعيشية للناس في وقت تتصدى فيه هذه البلدان لآثار الأزمات العالمية. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: **www.ifc.org**.

© مؤسسة التمويل الدولية [2024]، بوصفها أمانة لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة. كافة الحقوق محفوظة. Internet 2121 Pennsylvania Avenue, N.W. Washington, D.C. 20433: www.ifc.org. تخضع المعلومات الواردة في هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد يُعتبَر نسخ و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كلها بدون إذن مخالفةً للقوانين النافذة. وتشجّع مؤسسة التمويل الدولية وشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة (الشبكة) على نشر أعمالهما وستقومان كالمعتاد بمنح الإذن بإعادة إنتاج أجزاء منها على الفور، لا سيما عندما يكون ذلك لأغراض تعليمية وتثقيفية وغير تجارية وبدون رسوم شريطة الالتزام بالإشعارات القانونية ونسبة العمل إلى أصحابه حسبما نشترط بشكل معقول. ويتم توزيع هذه المطبوعة بشرط عدم بيعها تجاريًا أو تعميمها أو إعارتها أو إعادة بيعها بأي صورة على أساس تجاري بدون موافقة مسبقة من مؤسسة التمويل الدولية.

ولم تتدخل مؤسسة التمويل الدولية بشأن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ولا تقدم مؤسسة التمويل الدولية أو شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة أي ضمانات بشأن دقة أو موثوقية أو اكتمال محتوى هذه المطبوعة أو النتائج أو الأحكام الواردة فيها، ولا تتحملان أي مسؤولية عن أي سهو أو أخطاء (ويشمل ذلك دون تحديد الأخطاء الهجائية والفنية) في هذا المحتوى أياً ما كانت، أو عن الاعتماد عليه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة على أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

أُعد هذا العمل بالتشاور مع أعضاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة. علماً بأن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المُعبَر عنها فيه لا تعكس بالضرورة آراء مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية) أو الحكومات التي يمثلونها. والمحتويات الواردة في هذه المطبوعة هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى استحسان أي استثمار، أو التماساً لعرض شراء أو تقديم خدمات من أي نوع. ويجوز أن تكون لمؤسسة التمويل الدولية أو للجهات التابعة لها استثمارات في شركات وجهات معيَّنة (الوارد ذكرها في هذه المطبوعة)، أو تقدّم لها المشورة أو خدمات أخرى، أو تكون لها حصة مالية فيها على أي نحو.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكِّل، أو يُفسَّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها مؤسسة التمويل الدولية أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى إدارة العلاقات المؤسسية لدى المؤسسة على العنوان التالي: 2121 Pennsylvania Avenue, N.W., Washington, D.C. 20433. ومؤسسة التمويل الدولية هي منظمة دولية أُنشئت بموجب اتفاقية إنشاء مبرمة فيما بين البلدان الأعضاء فيها، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي. وجميع الأسماء والشعارات والعلامات التجارية ملك للمؤسسة، ولا يجوز لك استخدام أي من هذه المواد لأي غرض دون موافقة كتابية صريحة من المؤسسة. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤسسة التمويل الدولية و(IFC) علامتان تجاريتان للمؤسسة ومحميتان بموجب القانون الدولي.

المحتويات

الأشكال والرسوم البيانية والأطر 4

الاختصارات والأسماء المختصرة 4

كلمة رئيس شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة 5

كلمة الرئيسين المشاركين لفريق عمل الشبكة المعني بالقياس 7

البيانات الرئيسية – التقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي العالمي لعام 2021 8

مقدمة 9

1. التقدم العام والاتجاهات 11

أبرز ملامح التقدم الذي أحرزه أعضاء الشبكة 11

موجز الاتجاهات الرئيسية 13

2. نتائج القياس المرجعي على مستوى الركائز 15

1. الركيزة 1: دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة 15

التقدم المحرز على مستوى الركائز 16

توصيات لأعضاء الشبكة 18

2. الركيزة 2: إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة 19

التقدم المحرز على مستوى الركائز 20

توصيات لأعضاء الشبكة 23

3. الركيزة 3: استدامة التمويل 24

التقدم المحرز على مستوى الركائز 25

توصيات لأعضاء الشبكة 28

3. آفاق المستقبل والتوصيات 29

المرفق 1: أنشطة الشبكة وإنجازاتها الرئيسية 2021-2023 31

الفعاليات الرئيسية 31

مجموعات عمل الشبكة والمنتجات المعرفية 32

المرفق 2: قائمة أعضاء الشبكة في أبريل/نيسان 2024 35

المرفق 3: معالم مصفوفة تطور أداء الشبكة (بشكل عام وحسب الركائز) 38

شكر وتقدير والمساهمون 42

الأشكال والرسوم البيانية والأطر

الشكل 1. عرض عام لإطار قياس عمل الشبكة في 2023:
3 ركائز، و3 ركائز فرعية مشتركة، و11 مؤشراً مشتركاً، و111 نقطة بيانات 10

الشكل 2: بوابة بيانات الشبكة (data.sbfnetwork.org) 10

الشكل 3: مصفوفة تطور الأداء العام للشبكة في 2023 11

الشكل 4: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 1: دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة 15

الشكل 5: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 2: إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة 19

الشكل 6: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 3: استدامة التمويل 24

الاختصارات والأسماء المختصرة

ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
DNSH	مبدأ التسبب في إلحاق الضرر الجسيم
EHS	البيئة والصحة والسلامة
EMDEs	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
E&S	الجوانب البيئية والاجتماعية
ESG	البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة
ESMS	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ESRM	إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية
FI	المؤسسات المالية
FSB	مجلس الاستقرار المالي
GBF	الإطار العالمي للتنوع البيولوجي
ICMA	الجمعية الدولية لأسواق المال
ISF	التمويل المستدام الشامل للجميع
MRV	القياس، وإعداد التقارير، والتحقق
NDCs	المساهمات الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ
NGFS	شبكة تخضير النظام المالي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PSs	معايير الأداء
SBFN	شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
TCFD	فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ
TNFD	فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة

كلمة افتتاحية لرئيس شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة

على الرغم من أن التعافي العالمي من جائحة كورونا وأزمة غلاء المعيشة قد أثبت قدرته على الصمود، لا يزال العالم يواجه تحديات متداخلة ومتشابكة من جراء آثار تغير المناخ، والصراعات ذات التداعيات العالمية، ونقص الغذاء والطاقة. وفي هذا السياق، فإن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية هي الأكثر تضرراً. ويُترجم هذا إلى مليارات الدولارات من الخسائر المتعلقة ببنود غير مسعرة، وتعميق عدم المساواة، فضلاً عن إعاقة التقدم على مسار التنمية. ومن الآن وحتى عام 2030، تشير تقديرات بحوث البنك الدولي إلى أن البلدان النامية ستحتاج في المتوسط إلى 2.4 تريليون دولار سنوياً للتصدي للتحديات العالمية المتمثلة في تغير المناخ والصراعات والجوائح.[1]

ويؤدي القطاع المالي دوراً بالغ الأهمية في تحويل التزاماً الجماعي بخلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه إلى واقع ملموس. ويمكن للمؤسسات المالية رسم مسار لتحقيق تقدم حقيقي نحو تعزيز اقتصادات خضراء وشاملة للجميع وقادرة على الصمود. ولهذا التوجه أهمية أكبر من مجرد الالتزامات. وانطلاقا من هذا الطموح، تم إنشاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة في عام 2012 لتسريع وتيرة العمل بشأن التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وقياس التقدم المحرز، واستخلاص أفضل الممارسات للاسترشاد بها في المسارات المستقبلية.

ويسعدني أن أطلعكم على موجز التقدم العالمي للشبكة لعام 2024 وأن أعلن إطلاق بوابة بيانات الشبكة الجديدة. وتؤكد النتائج التي توصلنا إليها أننا، كمؤسسة، نلتزم بالوفاء بوعودنا ونترجم ما نقوله إلى أفعال. ويشير النمو القياسي للشبكة والتقدم الهائل الذي أحرزه الأعضاء في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على مستوى السياسات وأثر السوق على مدى العامين الماضيين إلى الإمكانات الهائلة لصياغة توجه الأنظمة المالية نحو تحقيق أهداف الاستدامة. ويستوعب أعضاء الشبكة أهمية المخاطر المناخية والبيئية بوصفها مصدر مخاطر للنظام المالي، وإمكانية تحويل هذه المخاطر إلى فرص لإنشاء أسواق جديدة للتمويل المستدام.

وتدفع الزيادة الكبيرة في اعتماد تصنيفات التمويل المستدام والمبادئ التوجيهية للسندات المتخصصة من جانب البلدان الأعضاء في الشبكة إلى تعبئة التدفقات المالية من أجل الأنشطة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية. وقد بلغ حجم سوق السندات المتخصصة 759 مليار دولار في 45 بلداً عضواً بالشبكة حتى عام 2023، مما يؤكد أهمية هذه الأدوات في توجيه التدفقات المالية نحو تحقيق أهداف الاستدامة، والدور النشط لأعضاء الشبكة في تهيئة بيئة داعمة للأنشطة المالية.

ويبرز دور رواد التمويل المستدام في الأسواق الأكثر صعوبة، مما يؤكد صدق عزم اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية على أن تكون في طليعة التحول. وهذا يذكرنا بأهمية أن يكون للاقتصادات الصاعدة مقعد على الطاولة وصوت قوي في الحوار العالمي بشأن التمويل المستدام.

وتؤكد خبرات أعضاء الشبكة أن التقدم يتحقق على أفضل وجه من خلال الشراكات وتبادل المعارف. وكل إجراء يتخذه القطاعان العام والخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية يمكن أن يحدث أثراً واسع النطاق. ويكفل التنسيق والتعاون اتساق إجراءات وضع السياسات وتطويرها وتنفيذها والمساءلة بشأنها.

[1] البنك الدولي، التقرير السنوي، 2023، https://worldbank.org/en/about/annual-report.

وفي المرحلة المقبلة، سنواصل التعلم من تجارب أعضاء الشبكة بشأن تشجيع الأساليب الشاملة التي تدمج الأبعاد المتعددة للاستدامة في النظام المالي. وعلينا أيضاً مواصلة العمل المشترك في هذه المسيرة الطموحة وتشجيع المزيد من تبادل الخبرات والتعاون لتجنب تجزئة الجهود وازدواجيتها.

وبصفتها تضطلع بدور أمانة شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام، تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بالابتكار من خلال أساليب ومجموعات أدوات وأدلة جديدة، وعروض لبناء القدرات لدعم أعضاء الشبكة في مسيرتهم. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء الشبكة وفرق عمل مؤسسة التمويل الدولية على هذه الشراكة المتميزة التي امتدت على مدى 12 سنة، والتي تقود عملية التغيير القابل للقياس نحو مستقبل مستدام للجميع.

ألفونسو جارسيا مورا

نائب الرئيس لشؤون منطقة أوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمؤسسة التمويل الدولية

رئيس أمانة شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة

كلمة الرئيسين المشاركين لفريق عمل الشبكة المعني بالقياس

بصفتنا الرئيسين المشاركين لفريق عمل الشبكة المعني بالقياس، يسعدنا أن نعرض موجز التقدم العالمي للشبكة لعام 2024، وأن نقدم بوابة البيانات الجديدة التي تتيح منصة جديدة للتعريف بكيفية وفاء الأعضاء بالتزامنا الجماعي لدفع عجلة التغيير القابل للقياس نحو تحقيق التمويل المستدام.

والقيادة الجماعية للأسواق وعلى مستوى السياسات وعملية التحسين المستمر غاية في الأهمية للتصدي للتحديات الجسيمة التي تواجه الناس والكوكب بوتيرة متسارعة. وفي ظل مشهد التمويل المستدام دائم التغير، والتقدم التكنولوجي السريع، وديناميكيات السوق المتغيرة، على البلدان التكيف مع التحديات واغتنام الفرص الجديدة بوتيرة سريعة.

ويرصد تحديث عام 2023 لإطار القياس الخاص بالشبكة على نحو أكثر شمولاً اتساع وعمق إجراءات التمويل المستدام للأعضاء، بما في ذلك الاتجاهات الناشئة والآخذة في التطور، مثل المخاطر المرتبطة بالطبيعة، والتحول العادل، والأثر الاجتماعي. ويعد إطار القياس أداة قوية لضمان اتساق السياسات مع أحدث الاتجاهات الدولية وقياس آثار السياسات على أرض الواقع، بما في ذلك تغير سلوكيات الأطراف الفاعلة في السوق.

وبوابة بيانات الشبكة الجديدة هي وسيلة ديناميكية وعملية لتتبع مبادرات التمويل المستدام فيما بين بلدان الشبكة على نحو أكثر انتظاماً واتساقاً، مما يتيح وضع معايير مرجعية متعددة الأبعاد على مستوى البلدان والمناطق والمؤشرات. وسيسمح هذا التطور المهم لأعضاء الشبكة بالكشف عن جوانب التطوير في سياساتهم أولاً بأول، مما يسهل التعلم من النظراء وتبادل المعارف والخبرات.

ويحدونا الأمل أن يستفيد أعضاء الشبكة من موجز التقدم المحرز العالمي وبوابة البيانات للتفكير في ما أنجزناه كشبكة، وكأداة لإثراء اتجاهات مسيرتهم نحو المستقبل. وسيعقب إصدار موجز التقدم العالمي وبوابة البيانات تبادل للمعارف والتعلم من النظراء وأنشطة لزيادة الوعي لطرح رؤى عملية ودراسات حالة ودروس مستفادة من مختلف البلدان على أعضاء الشبكة.

وفي ظل ما نقوم به جميعاً من جهود حثيثة للتغلب على تحديات التعلم، علينا دعم بعضنا بعض. وحيث إننا شبكة فريدة تجمع بين الهيئات التنظيمية والرابطات والجمعيات المهنية والنقابات من بلدان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإننا فخورون للغاية بجميع الأعضاء لما قدموه من مساهمات كان لها دور فعال في إثراء معلومات موجز التقدم العالمي وبوابة البيانات. ونود أيضا أن نشكر أمانة الشبكة ومؤسسة التمويل الدولية على هذا العمل المتميز. ونهيب بكم اغتنام هذه الفرصة، والعمل على مواصلة التقدم الهائل على النحو الوارد في هذا التقرير وتسريع وتيرته.

ياسر منصف

رئيس إدارة تمويل الشركات
والإفصاح المالي،
الهيئة المغربية لسوق الرساميل
(AMMC)

لورا ماريا سانتا زولواغا

منسقة بمجموعة التمويل المستدام،
هيئة الرقابة المالية في كولومبيا

البيانات الرئيسية – التقدم المحرز منذ التقرير المرحلي العالمي لعام 2021

70
↑ %63
بلداً عضواً

91
↑ %44
مؤسسة عضواً
بما في ذلك **6 أعضاء إقليميين**

48
↑ %45
بلداً أطلقت سياسات/مبادئ جديدة

421
↑ %107
إطاراً للتمويل المستدام صدرت في بلدان الشبكة بما في ذلك **229** بلدا بقيادة أعضاء الشبكة

68
تريليون دولار
(%92)
قيمة الأصول المصرفية لأعضاء الشبكة في بلدان الأسواق الصاعدة.

مقارنة ببيانات العضوية في الشبكة في التقرير المرحلي لعام 2021

أبرز الملامح العامة

جميع
البلدان تحرز في الوقت الراهن تقدماً في المراحل الثلاث والمراحل الفرعية الست لتطوير التمويل المستدام

39
بلداً تقدمت في مصفوفة تطور الأداء العام

13
بلداً، من بينها 11 بلداً عضواً جديداً، حققت تقدماً سريعاً، وتجاوزت مرحلتين فرعيتين

15
بلداً أطلقت خرائط طريق للتمويل المستدام، واعتمدت أساليب شاملة للإصلاحات الإستراتيجية

أبرز ملامح القياس المرجعي للركائز

الركيزة 1: دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

39
بلداً (59%) أطلقت أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، والتي تتضمن غالبيتها متطلبات بشأن إعداد التقارير.

33
بلداً (50%) وضعت إرشادات وأدوات فنية لتنفيذ أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

12
بلداً (18%) أجرت تقييمات لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في قطاعات الإقراض الرئيسية

الركيزة 2: إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة

35
بلداً (53%) اعتمد أطراً لإدارة المخاطر المناخية

28
بلداً (42%) تستند إلى معيار دولي واحد على الأقل لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والإفصاح عنها

9
بلدان (41%) قامت بإجراء تقييمات أولية واتخاذ إجراءات على صعيد السياسات للوقوف على العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالطبيعة والقطاع المالي

الركيزة 3: استدامة التمويل

24
بلداً (36%) نشرت أو بصدد إعداد تصنيفات للمشروعات والقطاعات والأنشطة الخضراء أو التي تركز على الاستدامة.

28
بلداً في الشبكة (50%) أصدرت إرشادات بشأن السندات المتخصصة

759 مليار دولار
قيمة السندات المتخصصة التي تم إصدارها في **45** بلداً بالشبكة

وتحسب النسب المئوية بين 66 بلداً شاركت في عملية جمع البيانات الخاصة بأعضاء الشبكة لعام 2023

مقدمة

وسط مشهد عالمي يزداد تعقيدا، يواصل أعضاء الشبكة إحراز تقدم على نطاق غير مسبوق لإعادة تشكيل الطريقة التي تعمل بها الأنظمة المالية، وذلك بهدف إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة والمخاطر المناخية وإطلاق مزيد من التمويل للتصدي لتغير المناخ ودعم أهداف الاستدامة. وخلال العامين الماضيين، ارتفع عدد البلدان الأعضاء في الشبكة إلى 70 بلداً (بزيادة قدرها 63%) تمثل 91 مؤسسة عضواً (بزيادة قدرها 44%) و92% من إجمالي الأصول المصرفية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي إطار مواصلة التوجه نحو الاندماج والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، انضم عضوان إقليميان جديدان إلى الشبكة يمثلان 14 بلداً جديداً.

وأتاحت الاحتفالية السنوية العاشرة للشبكة في عام 2022 فرصة للتفكير في العمل الرائد الذي قام به الأعضاء على مدى العقد الماضي وتحديد إستراتيجية طموحة للتحول من وضع سياسات التمويل المستدام إلى التنفيذ مع تحقيق آثار يمكن قياسها. وساعد ذلك على تحديث المنتجات والأنشطة المعرفية للشبكة، لا سيما إطار القياس المحدث للشبكة[2] الذي يقيس التنفيذ على مستوى كل بلد على حدة على نحو كلي؛ وسلسلة من الأدوات مثل دليل إعداد خرائط طريق التمويل المستدام[3] ودليل تصنيفات التمويل المستدام؛ **وبوابة البيانات الإلكترونية الجديدة التابعة للشبكة[4] وهي قاعدة البيانات الأكثر شمولا التي تقف على مبادرات التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.**

وأخذ تحديث عام 2023 لإطار القياس الخاص بالشبكة في الاعتبار أولويات الأعضاء واتجاهاتهم العالمية في مجال التمويل المستدام. وهذا التحديث يشير على نحو جلي إلى تنوع عضوية الشبكة من خلال الوقوف على التطورات في منظومة القطاع المالي (بما في ذلك الخدمات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين، والمعاشات التقاعدية). كما يطرح الأولويات الآخذة في الظهور والتطور مثل المخاطر المرتبطة بالطبيعة، والتمويل الشامل للجميع، ومؤشرات جديدة بشأن مخاطر المناخ تتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة وتطور المعايير. ويهدف الإطار المحدث أيضاً إلى قياس تنفيذ التمويل المستدام من خلال مؤشرات كمية.

[2] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/measurement-and-framework-methodology/
[3] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/sbfn-toolkit-developing-sustainable-finance-roadmaps/
[4] يرجى زيارة هذا الموقع: https://data.sbfnetwork.org/

الشكل 1: عرض عام لإطار قياس عمل الشبكة في 2023:

3 ركائز، و3 ركائز فرعية مشتركة، و11 مؤشراً مشتركاً، و111 نقطة بيانات

وتتيح بوابة بيانات الشبكة جمع البيانات والتحقق منها وتقييمها على نحو منهجي ومنتظم في سياق مشهد التمويل المستدام سريع التطور في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. والبوابة عبارة عن منصة إلكترونية جامعة بنظام خدمة الشباك الواحد، وهي تتيح عرضاً عاماً شاملاً لمبادرات التمويل المستدام في البلدان الأعضاء في الشبكة.

الشكل 2: بوابة بيانات الشبكة (DATA.SBFNETWORK.ORG)

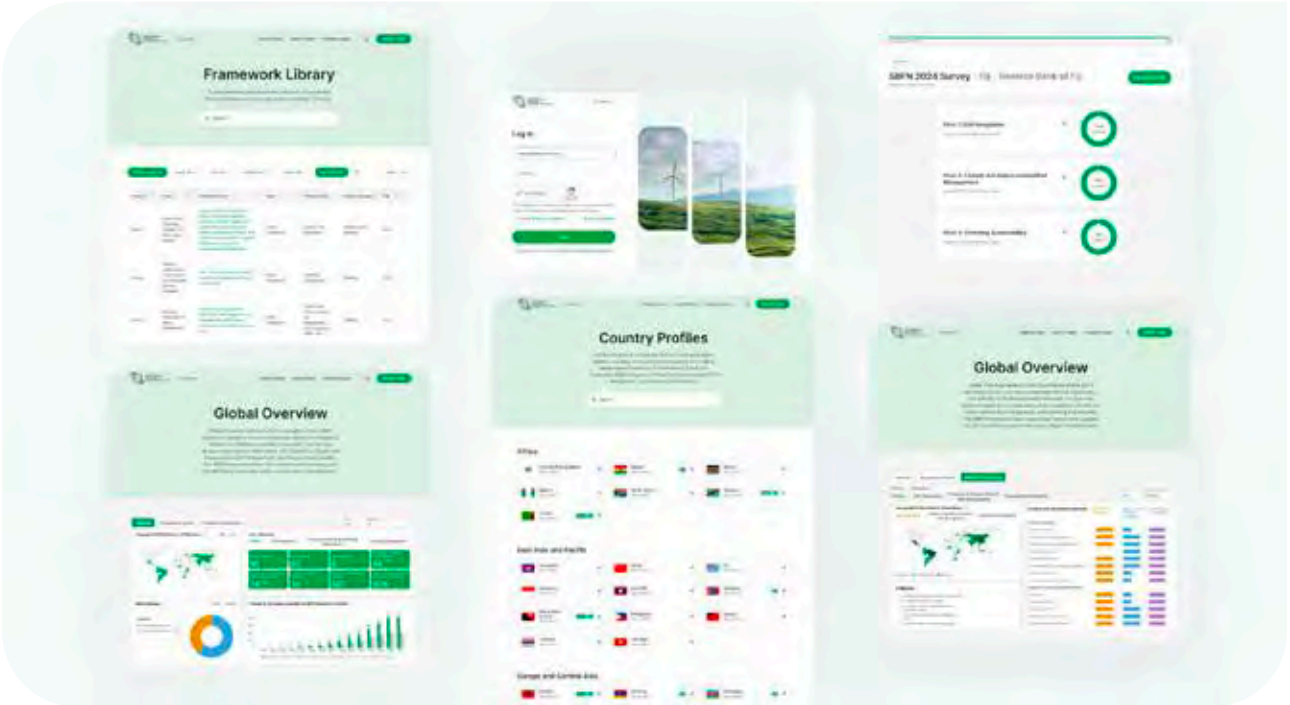

1. التقدم العام والاتجاهات

تم إجراء القياس المرجعي للتقدم المحرز في مجال التمويل المستدام لعام 2023 مقابل الركائز الثلاث لإطار القياس الخاص بالشبكة: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة، واستدامة التمويل. ويلخص هذا القسم التقدم المحرز في مختلف بلدان الشبكة والاتجاهات المحددة وفق المعلومات التي أعلن عنها الأعضاء مع الوثائق الداعمة التي تحققت من صحتها أمانة الشبكة الممثلة في مؤسسة التمويل الدولية.[5]

أبرز ملامح التقدم الذي أحرزه أعضاء الشبكة

تبين مصفوفة تطور أداء الشبكة لعام 2023 الإجراءات السريعة على صعيد السياسات من جانب أعضاء الشبكة لتوسيع وتعميق نطاق عملية إعداد وتطوير وتنفيذ أطر التمويل المستدام الوطنية والإقليمية بما يتماشى مع الاتجاهات الدولية والممارسات الجيدة.

الشكل 3: مصفوفة تطور الأداء العام للشبكة 2023

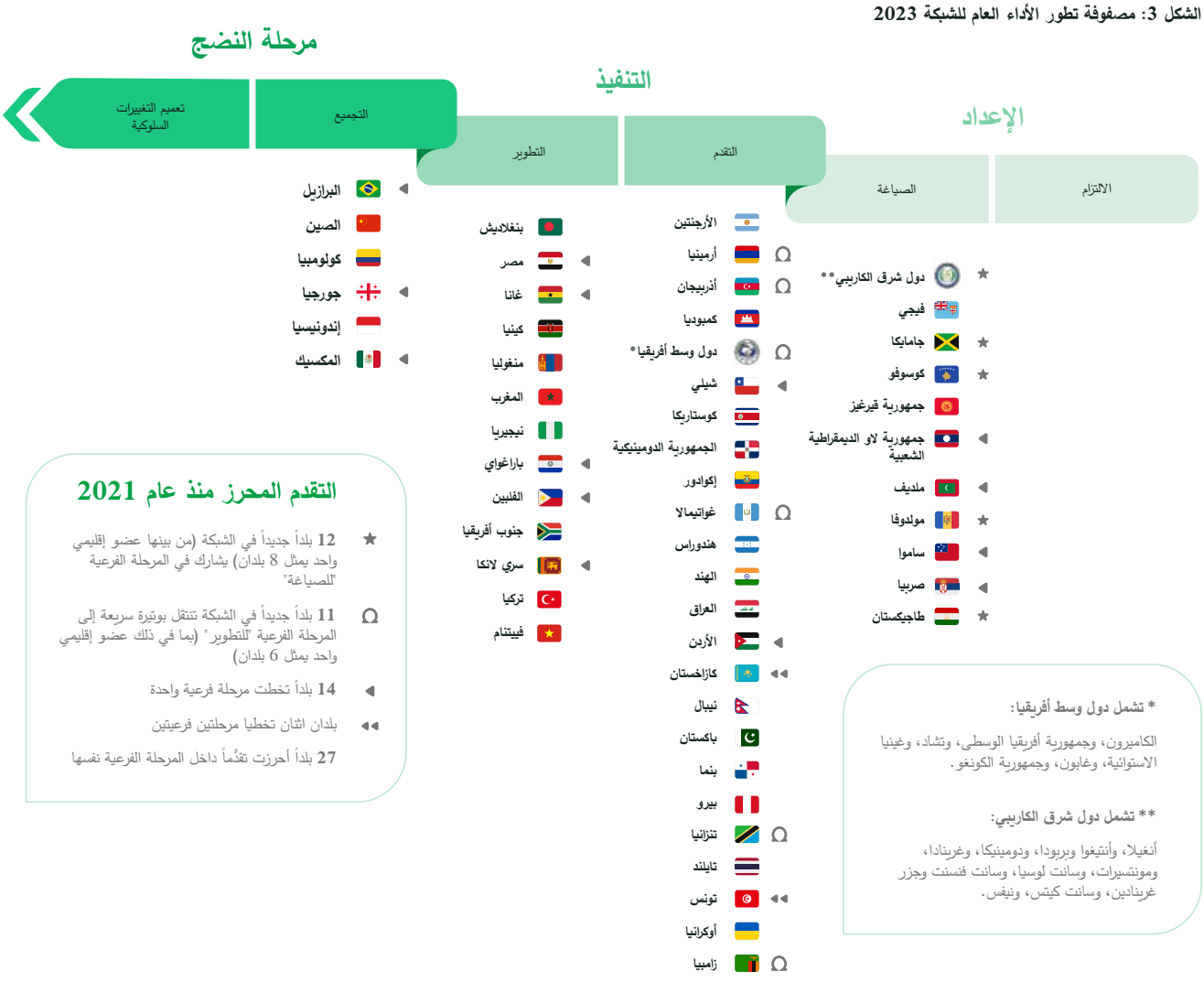

[5] تستند المؤشرات الواردة في موجز التقدم المحرز العالمي إلى البيانات التي أعلن عنها الأعضاء حتى فبراير/شباط 2024. ولا يجوز حساب أي تطورات جديدة حدثت في فبراير/شباط 2024 أو بعده، أو لم يحط بها الأعضاء أمانة الشبكة في إطار عملية جمع البيانات. وقد لا يشمل هذا التقييم البلدان الجديدة التي انضمت إلى الشبكة في فبراير/شباط 2024 أو بعده بعد انتهاء عملية جمع البيانات الخاصة بأعضاء الشبكة. وتغطي نتائج هذا الموجز ما مجموعه 66 بلداً.

مرحلة الإعداد

الإعلان رسميا عن التزام بإحراز تقدم في مجال التمويل المستدام، والشروع في اتخاذ خطوات للاستعداد لوضع إطار وطني (أطر وطنية) للتمويل المستدام.

في سياق زيادة نسبتها 60% في عضوية البلدان، **تعمل جميع البلدان بوتيرة سريعة على تحويل الالتزامات المبكرة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وتجاوز المرحلة الفرعية الخاصة بالالتزام.**
18 بلداً (27%)[6] في المرحلة الفرعية للصياغة، وتتخذ هذه البلدان خطوات ملموسة للاستعداد لوضع أطر وطنية للتمويل المستدام.

مرحلة التنفيذ

تم إطلاق أول إطار وطني (أطر وطنية) رسمياً، ويجري تطبيق أدوات ومبادرات للتنفيذ على أرض الواقع (مثل برامج بناء القدرات) أو يتم الإعداد لذلك، كما يتم تشجيع الأطراف الفاعلة في السوق على الإفصاح عما تقوم به أو مطالبتها بذلك، ويتسع نطاق الإطار ليغطي العديد من أجزاء النظام المالي.

42 بلداً (64%) في مرحلة التنفيذ، وقد استحدثت هذه البلدان أطراً للتمويل المستدام.
29 بلداً (44%)[7] في المرحلة الفرعية للتطوير، وقد أصدرت هذه البلدان إطارها الأول (أطرها الأولى) وتركز على وضع الإرشادات، والأطر الإضافية، وبناء القدرات على مستوى الجهة التنظيمية والسوق.
13 بلداً (20%) في المرحلة الفرعية للتقدم، وقد استحدثت هذه البلدان أدوات تنفيذ وأساليب رقابية لدعم تنفيذ أطر وطنية وإقليمية للتمويل المستدام تغطي العديد من أجزاء النظام المالي.

مرحلة النضج

توجد مجموعة شاملة من المبادرات والأطر الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية، تغطي جميع أجزاء النظام المالي. ويتم دمج التنفيذ في أنشطة الرصد والمتابعة والإشراف، وتتاح بيانات متسقة وقابلة للمقارنة لقياس التنفيذ.

6 بلدان (9%) في المرحلة الفرعية للتجميع في إطار مرحلة النضج، وهذا يشير إلى وجود مجموعة شاملة من أطر التمويل المستدام الوطنية والإقليمية التي تغطي جميع أجزاء القطاع المالي، كما يشير إلى أدلة وشواهد على التنفيذ من خلال الإعلان بدقة عن البيانات والإفصاح عنها.
لا تزال الأدلة والشواهد على التنفيذ والتغيرات السلوكية محدودة. وحتى يتسنى الوصول إلى **المرحلة الفرعية لتعميم التغييرات السلوكية**، من المتوقع أن يكون لدى البلدان المعنية مجموعة متكاملة تماماً من مبادرات وأطر التمويل المستدام في جميع القطاعات الفرعية للنظام المالي، مع متطلبات واسعة النطاق للإفصاح للجمهور العام وبيانات عن التنفيذ تغطي عدة سنوات.

وعلى الرغم من الوقوف على تحسينات إيجابية فيما يخص البيانات المتعلقة بالتنفيذ، حيث قدم 27 بلداً (41%) مجموعة من البيانات الكمية عن التمويل المستدام، فإننا نشجع الأعضاء على اتخاذ إجراءات لإحراز مزيد من التقدم في قياس تنفيذ القطاع المالي لأطر التمويل المستدام.

[6] يشمل ذلك 8 بلدان يمثلها البنك المركزي لدول شرق الكاريبي: أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وكومنولث دومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسانت كريستوفر (سانت كيتس) ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.
[7] يشمل ذلك 6 بلدان يمثلها بنك دول وسط أفريقيا وهيئة الأوراق المالية والبورصات لوسط أفريقيا: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وغابون.

موجز الاتجاهات الرئيسية

- **يتسع نطاق تطوير إطار التمويل المستدام مع اعتماد أساليب شاملة، على سبيل المثال، خرائط طريق التمويل المستدام.**

وأصدر **48** بلداً (73%) **421** إطاراً (بزيادة تجاوزت 107% منذ عام 2021)، وتضمن ذلك السياسات والإرشادات التوجيهية والمبادئ والإرشادات الفنية، مع تحديد التوقعات بشأن التمويل المستدام. **وأصدر 15** بلداً (23%) أول أطر لها للتمويل المستدام. وأطلق **15** بلداً (23%) خرائط طريق للتمويل المستدام حتى الآن، في حين تعمل بلدان أخرى على إعداد خرائط طريق خاصة بها، مستفيدة من دليل الشبكة بشأن إعداد خرائط طريق للتمويل المستدام (2023).[8] وتعتبر خرائط طريق التمويل المستدام أداة مفيدة لتطوير وتنمية أسواق مالية مستدامة، لأنها تتيح أسلوباً مجمعاً يضم العديد من أصحاب المصلحة لتحديد الفرص والمعوقات وتمهيد الطريق لإجراء إصلاحات إستراتيجية. وتقوم البلدان المتقدمة الأعضاء في الشبكة أيضاً بدمج الأطر القائمة في أساليب شاملة لزيادة الروابط بين إدارة المخاطر والتمويل والإفصاح عن المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والمرتبطة بالمناخ والطبيعة.

- **ويدعم التنفيذ الناجح الإجراءات التنظيمية والإجراءات على مستوى الصناعة والقطاع المعني لتعزيز الإنفاذ، وتحفيز الاعتماد، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون.**

وقد اعتمد الأعضاء آليات مختلفة لدعم تنفيذ هذا الإطار، على سبيل المثال: (1) هياكل حوكمة للقطاعين العام والخاص لأغراض الرقابة؛ (2) الإرشادات والأدوات الفنية اللازمة لدعم تنفيذ الإطار من جانب القطاع المالي؛ (3) برامج منهجية لبناء القدرات والتوعية لضمان التعزيز المستمر للمعارف والقدرات المتعلقة بالتمويل المستدام ؛ (4) تدابير رقابية وحوافز على مستوى السياسات لإدارة المخاطر، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، والتشجيع على الاعتماد المبكر. وطبق 19 بلداً (29%) حوافز تضمنت متطلبات رأس المال الأخضر، وتعزيز الائتمان، والدعم المالي، فضلاً عن تسهيلات في عمليات الإقراض ومكافآت مقابل حسن الأداء، لكن معظم البلدان لا تزال في المراحل الأولى من برامج تجربة خيارات الحوافز.

- **تم تعميم أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بين بلدان الشبكة كأساس لدعم التمويل المستدام ومنع ظاهرة الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين).**

وفي الغالب تكون لوائح وضوابط وإرشادات التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة الخطوة الأولى في العمل على صعيد السياسات، إذ توفر أساساً قوياً للمؤسسات المالية لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها. واعتمد 36 بلداً (55%) هذه الأطر، وهو ما يتوافق على نحو وثيق مع المعايير الدولية، مثل معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وتستفيد بلدان الشبكة من أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وتنقحها لدعم تنفيذ متطلبات الإجراءات الوقائية لإصدار أدوات التمويل المستدام، مثل السندات والقروض المتخصصة، وإثبات التوافق مع التصنيفات المعنية. ومن خلال اشتراط تطبيق الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق آثار بيئية واجتماعية إيجابية، تساعد هذه الأطر على منع الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين) ودعم تحقيق نواتج إنمائية إيجابية.

[8] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/sbfn-toolkit-developing-sustainable-finance-roadmaps/.

- **أحرزت بلدان الشبكة تقدما كبيراً وسريعاً في وضع أطر لمعالجة المخاطر المناخية في القطاع المالي، بما يعكس الاتجاهات والمعايير الدولية.**

واعتمد 35 بلداً (53%) أطراً بشأن إدارة المخاطر المناخية. وهذه الإجراءات تحركها الجهات التنظيمية بشكل رئيسي، مما يدل على مساهمات كبيرة من الشبكات والمنصات العالمية التي تربط قضايا تغير المناخ بالاستقرار المالي. ويعتمد 26 بلداً (39%) على معيار دولي واحد ومستقر على الأقل لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والإفصاح عنها في أطرها الخاصة بالمخاطر المناخية. وأجرت 8 بلدان (14%) تقييمات أولية واتخذت إجراءات على صعيد السياسات للوقوف على التفاعلات بين المخاطر المتصلة بالطبيعة وأنشطة القطاع المالي، وتلتزم البلدان الأعضاء بمواصلة بناء المعارف والوعي. وإدراكاً لآثار المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة في القطاع المالي بخلاف القطاع المصرفي، أعلن 16 بلداً (24%) عن أطر تغطي القطاع المالي غير المصرفي، لا سيما قطاعي المعاشات التقاعدية والتأمين.

- **وتدفع الزيادة الكبيرة في إصدار تصنيفات التمويل المستدام والمبادئ التوجيهية للسندات المتخصصة من جانب البلدان الأعضاء في الشبكة إلى تعبئة التدفقات المالية من أجل الأنشطة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية.**

ولدى 13 بلداً (20%) تصنيفات للتمويل المستدام أصدرتها إحدى الجهات التنظيمية للقطاع المالي أو الجمعيات المصرفية، ويعكف 11 بلداً (17%) حاليا على إعداد تصنيف لهذه النوعية من التمويل. وتغطي غالبية التصنيفات الأصول الخضراء، لكن بعض التصنيفات الآخذة في التطور تغطي أيضاً الأنشطة ذات المنافع الاجتماعية والأثر الأوسع نطاقاً لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل الأطر المهمة الأخرى، التي تساعد على إطلاق الاستثمارات المستدامة، المبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن القروض والسندات المتخصصة. وبلغ إصدار السندات المتخصصة 610 مليارات دولار في 35 بلداً من بلدان الشبكة، مما يؤكد الدور بالغ الأهمية للأدوات المتخصصة في توجيه التدفقات المالية نحو تحقيق أهداف الاستدامة. ويوضح أعضاء الشبكة بشكل متزايد كيف يمكن أن يساعد دمج أهداف الشمول في تدابير التمويل المستدام في تحقيق نواتج اجتماعية إيجابية، بما في ذلك من خلال التمويل الأخضر الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين، والتمويل الرقمي المستدام: قام 27 بلداً (41%) بدمج هذه الأساليب في أطر التمويل المستدام الخاصة بها.

- **وتعد أطر التمويل المستدام التي أعلن عنها أعضاء الشبكة أكثر تقدماً بشكل ملحوظ من تلك التي تغطي القطاعات غير المصرفية، لكن بلدان الشبكة تقوم بتوسيع نطاق تغطيتها.** وتاريخياً، كان القطاع المصرفي من أوائل القطاعات التي تبنت أطر وممارسات التمويل المستدام داخل البلدان والمؤسسات الأعضاء في الشبكة. غير أن القطاع غير المصرفي، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها، لا يزال يعمل على اللحاق بالجهود الرامية إلى دمج مبادئ التمويل المستدام في عملياته. وعلى الرغم من أن تقارير أعضاء الشبكة عن التقدم المحرز في القطاعات غير المصرفية لا تزال محدودة، فقد قدم 20 بلداً (30%) معلومات عن أطرها التي تغطي القطاعات غير المصرفية، وأدى ذلك إلى توسيع نطاق التغطية على صعيد السياسات وعلى مستوى المنظومة المالية بأكملها. ومن المتوقع أن يزداد توافر المعلومات في السنوات المقبلة تماشياً مع اتساع نطاق عضوية الشبكة لتشمل الجهات التنظيمية غير المصرفية والجمعيات المهنية.

2. نتائج القياس المرجعي على مستوى الركائز

1 الركيزة 1: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

تعمل الركيزة الخاصة بالتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة على تقييم الأطر والممارسات الوطنية والإقليمية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في القطاع المالي. وفي تحديث إطار القياس لعام 2023، لا تزال مؤشرات التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة تركز في المقام الأول على الجهود التي يبذلها القطاع المالي لدمج اعتبارات المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار. وتشمل هذه الممارسات، على وجه الخصوص، تقييم وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية في عمليات التمويل (أي على مستوى الجهة المتعاملة والمعاملات و/أو المشروع)، واعتبارات حوكمة الشركات والإفصاح ذات الصلة.

الشكل 4: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 1: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

*** تشمل دول وسط أفريقيا:**

الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغابون، وجمهورية الكونغو.

**** تشمل دول شرق الكاريبي:**

أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس، ونيفس.

وتسلط مصفوفة تطور أداء الشبكة فيما يتعلق بالركيزة 1 الضوء على التقدم المطرد الذي حققته بلدان الشبكة في إنشاء أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. ويؤكد التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة الذي يعد الركيزة الأكثر تقدما بين أعضاء الشبكة **على الأهمية الأساسية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في مسيرة التمويل المستدام للبلد المعني.** وهناك 39% من بلدان الشبكة في المرحلتين الفرعيتين "للتقدم" أو "التجميع"، مما يشير إلى الاعتماد الشامل لأطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة مع الأدوات الداعمة وبرامج بناء القدرات وهياكل الحوكمة اللازمة للتنفيذ.

التقدم المحرز على مستوى الركائز

تم تعميم أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على نطاق واسع في بلدان الشبكة بوصفها عنصراً أساسياً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار. وغالبا ما تكون اللوائح التنظيمية والإرشادات الخاصة بالتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة الخطوة الأولى في العمل على صعيد السياسات، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص للتمويل المستدام. واعتمد 39 بلداً (59%) هذه الأطر، وهو ما يتوافق على نحو وثيق مع المعايير الدولية، مثل معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وتتمثل إحدى السمات الأساسية لأطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في توقع قيام المؤسسات المالية بوضع إستراتيجية وسياسات وأنظمة عملية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ويصاحب ذلك مسؤوليات تنفيذية للإدارة العليا والإشراف من جانب مجلس الإدارة (أو ما يعادله). وقام 37 بلداً (56%) باستحداث هذه المتطلبات.

وتستفيد بلدان الشبكة من أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة بوصفها آلية لمنع الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين) وإدارة المخاطر في أدوات التمويل المستدام. وتتضمن تصنيفات التمويل المستدام التي تصدرها البلدان الأعضاء بشكل متزايد متطلبات محددة لتطبيق الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" والحد الأدنى من معايير الحماية الاجتماعية، فضلا عن المتطلبات الصريحة للالتزام باللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية أو المبادئ التوجيهية والإرشادات المحددة لإدارة المخاطر الواردة في الأطر الأخرى. ويعزز هذا الاتجاه دور إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بوصفها عنصراً حاسماً على مستوى هيكل التمويل المستدام بأكمله، بما في ذلك المعايير القائمة لتمويل المشروعات والمبادئ التوجيهية والإرشادات الخاصة بالسندات المتخصصة. ومن بين 13 بلداً في الشبكة لديها تصنيفات، أدرجت 8 منها مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" والحد الأدنى من الإجراءات الوقائية الاجتماعية. وتشترط البلدان الخمسة المتبقية الامتثال لإرشادات أو مبادئ منفصلة للإدارة البيئية والاجتماعية، أو للوائح البيئية والاجتماعية الوطنية على نحو صريح.

بحث جديد لمؤسسة التمويل الدولية: أصدرت مؤسسة التمويل الدولية تقريراً يحدد مجالات التوافق والتفعيل البيني لاشتراطات مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" الواردة في تصنيف الاتحاد الأوروبي ومعايير الأداء الخاصة بالمؤسسة

وفي مايو/أيار 2023، أصدرت مؤسسة التمويل الدولية ورابطة مبادئ التعادل تقريراً بعنوان *تعزيز التفعيل البيني على مستوى أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية*،[9] ويحدد هذا التقرير الروابط ذات الصلة ويتيح المقارنات العملية بين متطلبات مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" والحد الأدنى من الإجراءات الوقائية على النحو الوارد في تصنيف الاتحاد الأوروبي، ومعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة. ويخلص التقرير إلى أن معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة تمثل أطراً مرجعية موثوقة لتقييم توافق النشاط المعني مع مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" والحد الأدنى من معايير الإجراءات الوقائية على النحو الوارد في تصنيف الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، تشكل معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة إطاراً مفيدا لتلبية متطلبات تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

[9] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.ifc.org/ifceutaxonomy

ويزداد تطور أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة للتصدي لتحديات التنفيذ، ودمجها على نحو أفضل في جهود التمويل المستدام الأوسع نطاقاً. وأجرى 12 بلداً (18%) تقييمات لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في قطاعات الإقراض/الاستثمار الرئيسية. ويمكن أن تساعد هذه التقييمات في وضع أطر لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتدعيمها، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية وإرشادات خاصة بقطاعات محددة، وذات صلة خاصة بالمخاطر البيئية والاجتماعية المرتفعة والقطاعات التي يصعب فيها التخفيف من هذه المخاطر في سياق ضمان التحول العادل إلى اقتصادات منخفضة الكربون. وتساعد هذه الأساليب البلدان أيضا على صياغة الروابط على مستوى التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال الإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة عن طريق إتاحة أدوات التنفيذ والإرشادات. وقد أعد 33 بلداً (50%) إرشادات وأدوات فنية لدعم تنفيذ أطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة.

أمثلة من البلدان: تسعى جورجيا إلى دمج التمويل المستدام مع المبادئ التوجيهية للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة التي تتناول الأهمية النسبية للعوامل المالية وغير المالية

يطرح *دليل المبادئ التوجيهية للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة* الصادر عن بنك جورجيا الوطني[10] (2023) للمؤسسات المالية نهجاً شاملاً لتحقيق التكامل بين الممارسات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر. ويتضمن هذا العمل إرشادات بشأن دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والمخاطر المناخية في إجراءات العناية الواجبة وأعمال الرصد والمتابعة على مستوى المعاملات، وأسلوباً لتقييم وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والطبيعة على مستوى محفظة المشروعات والعمليات. وتستهدف الإرشادات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة إتاحة آلية على مستوى السياسات لتحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من جانب المؤسسات المالية، وتحديد الفرص المتاحة ودفع الأسواق نحو سلوكيات أكثر مراعاة للبيئة والمجتمع.

[10] بنك جورجيا الوطني، المبادئ التوجيهية للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من منظور الأهمية النسبية للعوامل المالية وغير المالية، 2023، https://nbg.gov.ge/en/page/esg-guidelines

توصيات لأعضاء الشبكة

على الرغم من تعميم التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة إلى حد كبير في البلدان الأعضاء في الشبكة، ينبغي للأعضاء تركيز جهودهم على الاعتبارات الرئيسية التالية:

- **تعميق الأطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة:** على الرغم من تعميم المطلب الأساسي للمؤسسات المالية لوضع سياسات وأنظمة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية – بما في ذلك إنشاء نظام للإدارة البيئية والاجتماعية – ينبغي للأعضاء إعداد المزيد من الإرشادات والآليات دعماً للتنفيذ. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أدلة تنفيذ إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والقوائم المرجعية القطاعية، وأدوات العناية الواجبة، ومتطلبات إعداد تقارير الأداء البيئي والاجتماعي والأداء المتعلق بالحوكمة وأعمال الرصد والمتابعة في هذا الشأن، وبرامج التدريب الموحدة والمنتظمة.

- **معايير إعداد التقارير والإفصاح للمؤسسات المالية:** من الضروري إعداد تقارير وإفصاحات موحدة وقابلة للمقارنة من جانب المؤسسات المالية عن سياساتها وأنظمتها لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وممارسات العناية الواجبة وأداء محافظ المشروعات والعمليات لقياس مدى فاعلية تنفيذ القطاع المالي لأطر التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- **تفعيل الأطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة دعماً لجهود التمويل المستدام الأوسع نطاقا:** إدراكاً لأهمية الروابط بين المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على مستوى المعاملات والمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والطبيعة، وتمكين تدفقات رأس المال نحو الأنشطة المستدامة، ينبغي للبلدان الأعضاء في الشبكة السعي إلى زيادة تطوير أطر التكامل بين هذه الجوانب دعماً لفرص الاستثمار المستدام وتحقيق مزيد من الفاعلية، وفي الوقت نفسه منع الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين).

2 الركيزة 2: إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة

تقيس ركيزة إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخية والطبيعة اعتماد وتنفيذ الأطر من جانب القطاع المالي للمساهمة في الجهود الوطنية والدولية لإدارة هذه المخاطر دعماً للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس. وتعكس تحديثات هذه الركيزة في عام 2023 الاتجاهات الدولية، فضلاً عن مؤشرات إضافية لتقييم الأطر التي تعالج المخاطر المناخية ومؤشرات جديدة لتقييم كيفية معالجة البلدان للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي، لا سيما الناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية.

وبينما تركز الركيزة 1 بشأن التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في المقام الأول على تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في عمليات التمويل (أي على مستوى الجهات المتعاملة والمعاملات و/أو المشروع) وهياكل الحوكمة ذات الصلة، تشدد الركيزة الثانية على تقييم وإدارة المخاطر المالية متوسطة إلى طويلة الأجل التي يتعرض لها القطاع المالي بسبب تغير المناخ وتدهور الطبيعة، مع زيادة التركيز على الاعتبارات ذات الصلة بمحفظة المشروعات والعمليات. وتدرك الشبكة الروابط البينية وضرورة زيادة التكامل لمعالجة القضايا التي تغطيها الركيزتان 1 و2 على نحو متسق.

الشكل 5: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 2: إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة

*** تشمل دول وسط أفريقيا:**

الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغابون، وجمهورية الكونغو.

**** تشمل دول شرق الكاريبي:**

أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس، ونيفس.

وكما هو مبين في مصفوفة تطور أداء الشبكة فيما يتعلق بالركيزة الثانية، تلعب الجهات التنظيمية والرابطات والجمعيات المهنية دوراً نشطاً في دفع الجهود الوطنية والدولية لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة. وكان التقدم السريع الذي أحرزته بلدان الشبكة منذ عام 2021 واضحاً في وضع أطر لإدارة المخاطر المناخية. ويعكس ذلك إلى حد كبير ترجمة الالتزامات الوطنية التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس إلى إجراءات تنظيمية، فضلا عن التطور السريع للأساليب والمعايير المعترف بها دوليا.

التقدم المحرز على مستوى الركائز

أحرزت بلدان الشبكة تقدماً كبيراً في وضع أطر لمعالجة المخاطر المناخية في القطاع المالي، مما يعكس التطور السريع للإستراتيجيات والمعايير والمبادرات الدولية لدعم التزامات الوصول بصافي الانبعاثات إلى صفر والمواءمة مع اتفاق باريس.

- **35** بلداً (53%) اعتمدت أطراً لإدارة المخاطر المناخية، ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بأربعة بلدان في عام 2021.

- أطر **26** بلداً (39%) تستند إلى معيار دولي واحد على الأقل من المعايير الدولية القائمة لإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ والإفصاح، مما يعزز اتجاهاً بين الأعضاء لمواءمة أطرها مع المعايير المعترف بها عالمياً.

- **26** بلداً (39%) تعلن عن أطر لإدارة المخاطر المناخية أصدرتها جهات تنظيمية، مقابل **14** بلداً (21%) تبلغ عن أطر أصدرتها اتحادات وجمعيات ورابطات صناعية ومعنية ونقابات.[11] وتتصدر الجهات التنظيمية بصورة مستمرة عملية إعداد التقييمات والمتطلبات التنظيمية والإرشادات الخاصة بالقطاع المالي، وهذا يظهر المساهمة الرئيسية للشبكات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير في الربط بين قضايا تغير المناخ والاستقرار المالي.[12]

- **11** بلداً (17%) بدأت في تضمين متطلبات أو إرشادات للمؤسسات المالية لوضع خطط انتقالية والإفصاح عنها، بما في ذلك الأهداف والإجراءات وآليات المساءلة لمواءمة أنشطة أعمالها مع مسار الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر.

[11] أعلنت عدة بلدان عن مجموعة من الأطر الصادرة عن جهات تنظيمية وجمعيات ورابطات صناعية ونقابات مهنية.

[12] يشمل ذلك العمل الذي تقوم به شبكة تخضير النظام المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة عمل التمويل المستدام التابعة لمجموعة العشرين؛ فضلا عن الاعتراف بمعايير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ باعتبارها معايير مرجعية، ودمجها مع معايير الإفصاح الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة في يونيو/ حزيران 2023.

أمثلة من البلدان: إطار الإدارة الشاملة للمخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة في كولومبيا

على مدى سنوات، أصدرت كولومبيا مجموعة شاملة من اللوائح التنظيمية والإرشادات والتقييمات الفنية لدعم القطاع المالي في التصدي للمخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة على نحو متكامل. وقامت هيئة الرقابة المالية في كولومبيا (SFC) بوضع خارطة طريق نحو *تخضير النظام المالي الكولومبي*[13] وتضمنت هذه الخارطة خطط عمل على 5 محاور: التصنيف الأخضر؛ والابتكار المالي؛ والبيانات والمقاييس والمعلومات؛ ودمج القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة؛ وأدوات قياس المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة والإشراف عليها. وتأتي خارطة الطريق المشار إليها مكملة للائحة الإلزامية (التعميم الخارجي رقم 031/2021[14]) التي تتطلب من جهات الإصدار الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بما لديها من قضايا بيئية واجتماعية جوهرية؛ فضلاً عن الإرشادات الفنية بشأن دمج المخاطر المناخية في الحوكمة والإستراتيجية وإدارة المخاطر وممارسات الإفصاح الخاصة بقطاعي البنوك والتأمين.[15] كما نشرت الجمعية المصرفية الكولومبية (Asobancaria) وثائق إرشادات طوعية للقطاع لدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن أساليب المؤسسات المالية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.[16]

وتواصل بلدان الشبكة دمج اعتبارات مخاطر المناخ وأساليب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وإحداث تكامل بينها.

ولا يستفيد أعضاء الشبكة من أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ فحسب، بل يقومون أيضا بدمجها على نحو أكثر شمولاً وتكاملاً مع أساليب إدارة المخاطر المناخية. وقد أفاد 26 بلدا (39%) بأن إطارها الخاص بمخاطر المناخ مدمج في إطار أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ومتكامل معه. ويعمل الأعضاء على تفعيل هذا التكامل بطرق متعددة:

- دمج اعتبارات تغير المناخ في اللوائح التنظيمية والإدارة البيئية والاجتماعية والإرشادات الخاصة بأنشطة الإقراض
- دمج تقييم المخاطر المناخية والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها في معايير مبدأ "عدم التسبب في إلحاق ضرر جسيم" في إطار التصنيفات الخضراء والمستدامة و/أو المبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن السندات المتخصصة
- الدمج الشامل للأطر البيئية والاجتماعية وأطر الحوكمة وإدارة المخاطر المناخية للمؤسسات المالية من منظور الأهمية النسبية للعوامل المالية وغير المالية (الأهمية النسبية المزدوجة)، وتناول إدارة الآثار البيئية والاجتماعية على مستوى المعاملات ومراعاة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ على مستوى محفظة المشروعات والعمليات في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقد أعلن 14 بلداً (21%) عن أطر تقر بمفهوم الأهمية النسبية للعوامل المالية وغير المالية[17] مع تفاوت مستويات دمج وتكامل أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

---

[13] هيئة الرقابة المالية في كولومبيا
Superintendencia Financiera de Colombia (SFC), Hacia el enverdecimiento del sistema financiero colombiano, 2023، https://bit.ly/sfcstrategy.

[14] هيئة الرقابة المالية في كولومبيا، التعميم الخارجي رقم 031 لسنة 2021، https://bit.ly/sfcce031_2021.

[15] هيئة الرقابة المالية في كولومبيا، إدارة المخاطر والفرص المناخية للمؤسسات الائتمانية – تقرير فني، 2022. https://bit.ly/3USNKnZ؛ وهيئة الرقابة المالية في كولومبيا، إدارة المخاطر والفرص المناخية لشركات التأمين – تقرير فني، 2023، https://bit.ly/3TsqWZQ.

[16] الجمعية المصرفية الكولومبية، المبادئ التوجيهية العامة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، 2021 (https://www.asobancaria.com/wp-content/uploads/2022/05/Guia-ARAS-Asobancaria-2021.pdf)؛ ودليل تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ من جانب المؤسسات المالية في كولومبيا، 2022 (https://www.asobancaria.com/wp-content/uploads/2022/05/Guia-TCFD-para-entidades-financieras-en-Colombia.pdf).

[17] على النحو المحدد في إطار القياس الخاص بالشبكة، يقر مفهوم الأهمية النسبية للعوامل المالية وغير المالية (الأهمية النسبية المزدوجة double materiality) بأن المؤسسات المالية يمكن أن تتأثر بعوامل من بينها القضايا البيئية والاجتماعية وتغير المناخ والطبيعة، و/أو قد يكون لها أثر عليها.

أمثلة من البلدان: الجهات التنظيمية في المغرب تتخذ إجراءات لدمج مخاطر المناخ في الرقابة على القطاع المالي

أجرى البنك المركزي المغربي (بنك المغرب) والبنك الدولي تقييماً لمدى تأثر القطاع المالي المغربي بالمخاطر المادية ومخاطر التحول الطاقي المرتبطة بالمناخ في عام 2022. ويشير التقييم إلى أن تحقق هذه المخاطر يمكن أن تكون له آثار كبيرة – وإن كان من الممكن السيطرة عليها – على النظام البنكي المغربي، ويمكن لإطار تنظيمي ورقابي قوي أن يساعد في التخفيف من هذه المخاطر.[18] وحدد بنك المغرب إدارة المخاطر المناخية كأولوية رئيسية ويعمل على دمج المخاطر المناخية على نحو كامل في ممارساته الرقابية. وقد صدر توجيه بشأن إدارة (تدبير) المخاطر المالية المناخية والبيئية، ويدرس بنك المغرب إدارة (تدبير) المخاطر المناخية وتقييم الحوكمة في إطار عملية المراجعة الرقابية والتقييم الخاصة به، والتي تم الانتهاء من عملية تجريبية بشأنها في عام 2023. ولا تزال محدودية البيانات المتاحة لرصد ومتابعة التعرض للمخاطر المالية تشكل تحدياً رئيسيا أمام التنفيذ الفعال لهذا التوجيه

وتجري البلدان الأعضاء في الشبكة تقييمات أولية وتتخذ إجراءات على صعيد السياسات للتعرف على أوجه التفاعل والتداخل بين المخاطر المرتبطة بالطبيعة وأنشطة القطاع المالي.

إدراكاً لضرورة معالجة المخاطر الأوسع نطاقاً المرتبطة بالطبيعة، تعمل الجهات التنظيمية والصناعة والقطاعات المعنية على تعميق المعرفة والخبرات، وذلك بعد الاتفاق التاريخي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (COP 15) واعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF)/كومنغ مونتريال، وقد وضع هذا الإطار الطبيعة على رأس الأجندة العالمية. وتضع التوصيات والإرشادات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة إطاراً جديداً للشركات لتقييم اعتمادها على الطبيعة والآثار والمخاطر والفرص المرتبطة بالطبيعة والإبلاغ عنها والتصرف بشأنها.[19] وحيث إن هذا الموضوع جديد، ولم تقم البلدان بعد بتطوير المزيد من المعرفة بشأنه، أعلنت 9 بلدان (14%) عن أطر بشأن المخاطر المالية المرتبطة بالطبيعة، وجرت العادة أن تكون هذه الأطر مدرجة في أطر أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة و/أو المناخ.

أمثلة من البلدان: البنك المركزي الفلبيني يحدد الروابط بين الطبيعة والقطاع المصرفي

أصدر البنك المركزي الفلبيني دراسة بعنوان *"أثر فقدان التنوع البيولوجي على النظام المصرفي الفلبيني: تحليل أولي* (2023) لدعم إعداد السياسات المستقبلية وتطويرها. وبينما تشير النتائج الأولية إلى أن الأثر المباشر المحتمل لفقدان التنوع البيولوجي على ملاءة البنوك يبدو بسيطاً، تؤكد الدراسة على ضرورة تقدير الاعتماد غير المباشر على خدمات النظم الإيكولوجية وأثر فقدان التنوع البيولوجي على الائتمان (التسهيلات الائتمانية والقروض)، وبالتالي على ملاءة البنوك.

[18] انظر البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية الخاص بالمغرب، 2022، https://www.worldbank.org/en/country/morocco/publication/mo-rocco-country-climate-and-development-report.

[19] انظر https://tnfd.global/publication/recommendations-of-the-taskforce-on-nature-related-financial-disclosures/

[20] البنك المركزي الفلبيني (BSP) أثر فقدان التنوع البيولوجي على الجهاز المصرفي الفلبيني: تحليل أولي. 2023، https://www.bsp.gov.ph/Pages/MediaAndResearch/PublicationsAndReports/Discussion%20Papers/DP202303.pdf.

ويجري حاليا استحداث أطر للمخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة في القطاع المالي غير المصرفي. وأعلن 16 بلداً (24%) عن أطر بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة التي تواجه القطاع غير المصرفي. وتغطي الأطر التي تم الإعلان عنها في معظمها قطاعات المعاشات التقاعدية وإدارة الأصول والتأمين بصفتها مجالات استثمار، وتضمن ذلك تقييمات المخاطر القطاعية التي أجريت والمبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن دمج مخاطر المناخ التي تركز تحديدا على هذه القطاعات. فعلى سبيل المثال، أصدرت المكسيك وكولومبيا إرشادات مفصلة بشأن دمج العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة – بما في ذلك المخاطر المناخية – في سياسات الاستثمار الخاصة بقطاعات إدارة الأصول والمعاشات التقاعدية والتأمين. وعلاوة على ذلك، تم الإعلان عن أطر الإفصاحات المناخية مع الاستناد إلى المعايير الدولية، وخاصة معايير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، للمشاركين في أسواق رأس المال في 14 بلداً (21%).

توصيات لأعضاء الشبكة

في المرحلة المقبلة، ينبغي أن يستمر الأعضاء في تعزيز فهمهم لآثار المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة على القطاعات المالية في بلدانهم أو مناطقهم، وعليهم مواصلة بذل الجهود لاعتماد وتعزيز أطرها مع مراعاة الاعتبارات التالية:

- **تصميم الخطط الانتقالية:** مع الضرورة الملحة لتحقيق أهداف اتفاق باريس، نشجع الأعضاء على النظر في الخطط الانتقالية (خطط التحول الطاقي) بوصفها آلية تنفيذ مفيدة للمؤسسات المالية لوضع أساليب واضحة وذات مصداقية لمواءمة أنشطة أعمالها مع مسارات الحد من الانبعاثات الكربونية في إطار زمني محدد. ومن خلال طرح إستراتيجيات وتحديد أهداف واتخاذ إجراءات وتفعيل آليات مساءلة تفصيلية تستشرف آفاق المستقبل لمواءمة أنشطة الأعمال مع هدف الوصول بصافي الانبعاثات إلى صفر، تأتي خطط التحول (الخطط الانتقالية) مكملة للأدوات التنظيمية الحالية لتمكين تحوّل الاقتصاد الحقيقي نحو أنشطة منخفضة الكربون. وفي إطار ذلك، يُحفَّز أعضاء الشبكة على متابعة الحوار الدولي الجاري حول هذا الشأن، حيث إن ضمان مصداقية وفاعلية خطط التحول ما زال حافلاً بالتحديات، كما أن دور الجهات التنظيمية في الإشراف على إعدادها وتطويرها لم يتضح بعد.

- **تدعيم البيانات وإعداد التقارير:** لا تزال محدودية توافر البيانات تشكل تحدياً أمام ضمان التنفيذ الفعلي لأطر إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة. وينبغي للأعضاء التأكد من إنشاء آليات لجمع البيانات بهدف رصد ومتابعة التنفيذ على مستوى القطاع المالي، فضلاً عن متطلبات الإفصاح لضمان الشفافية والمساءلة.

- **دمج المخاطر المرتبطة بالطبيعة:** ينبغي للأعضاء الاستمرار في تقييم آثار المخاطر المرتبطة بالطبيعة على القطاع المالي ودمجها مع اعتبارات المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويمكن أن يتيح العمل الجاري الذي تقوم به المنصات الدولية مثل شبكة تخضير النظام المالي لدعم القطاع المالي في تحسين المعرفة بشأن المخاطر المالية المرتبطة بالطبيعة[21] موارد مفيدة، بالإضافة إلى المعايير الدولية المعترف بها مثل توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة.

[21] أصدرت شبكة تخضير النظام المالي تقريراً بعنوان التصدي للمخاطر المالية المرتبطة بالطبيعة: إطار عام لتوجيه عمل البنوك المركزية والجهات الرقابية (سبتمبر/أيلول 2023) في محاولة مبدئية لتقديم إرشادات للجهات التنظيمية لدراسة العناصر ذات الصلة بالمخاطر المالية المرتبطة بالطبيعة. وفي إطار مواصلة هذه الجهود لتعميم مراعاة المخاطر المرتبطة بالطبيعة، أصدرت شبكة تخضير النظام المالي وثيقة فنية تقدم توصيات بشأن وضع سيناريوهات لتقييم المخاطر الاقتصادية والمالية المرتبطة بالطبيعة (ديسمبر/كانون الأول 2023)، لإرساء الأساس لإعداد وتطوير سيناريوهات المخاطر المرتبطة بالطبيعة في المستقبل.

3 الركيزة 3: استدامة التمويل

تعمل ركيزة استدامة التمويل على تقييم السياسات والأدوات القائمة، ويشمل ذلك الجهود التنظيمية والطوعية لتعزيز تدفقات رأس المال نحو تحقيق الأهداف المناخية والاجتماعية وأهداف الاقتصاد الأخضر والاستدامة. وعلى وجه التحديد، ترصد هذه الركيزة التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي في وضع وتنفيذ أطر التمويل المستدام والمبادئ التوجيهية والإرشادات والتصنيفات وأدوات الرصدة والمتابعة والحوافز المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف. وتعكس التحديثات التي أُدخلت على هذه الركيزة في عام 2023 أولويات أعضاء الشبكة لدمج الأهداف الاجتماعية وأهداف الشمول والوصول إلى الخدمات المصرفية والتمويل المستدام، فضلاً عن رصد الآليات المبتكرة لتعبئة رأس المال من أجل تحقيق أهداف الاستدامة.

الشكل 6: نتائج مصفوفة تطور الأداء على مستوى الركيزة 3: استدامة التمويل

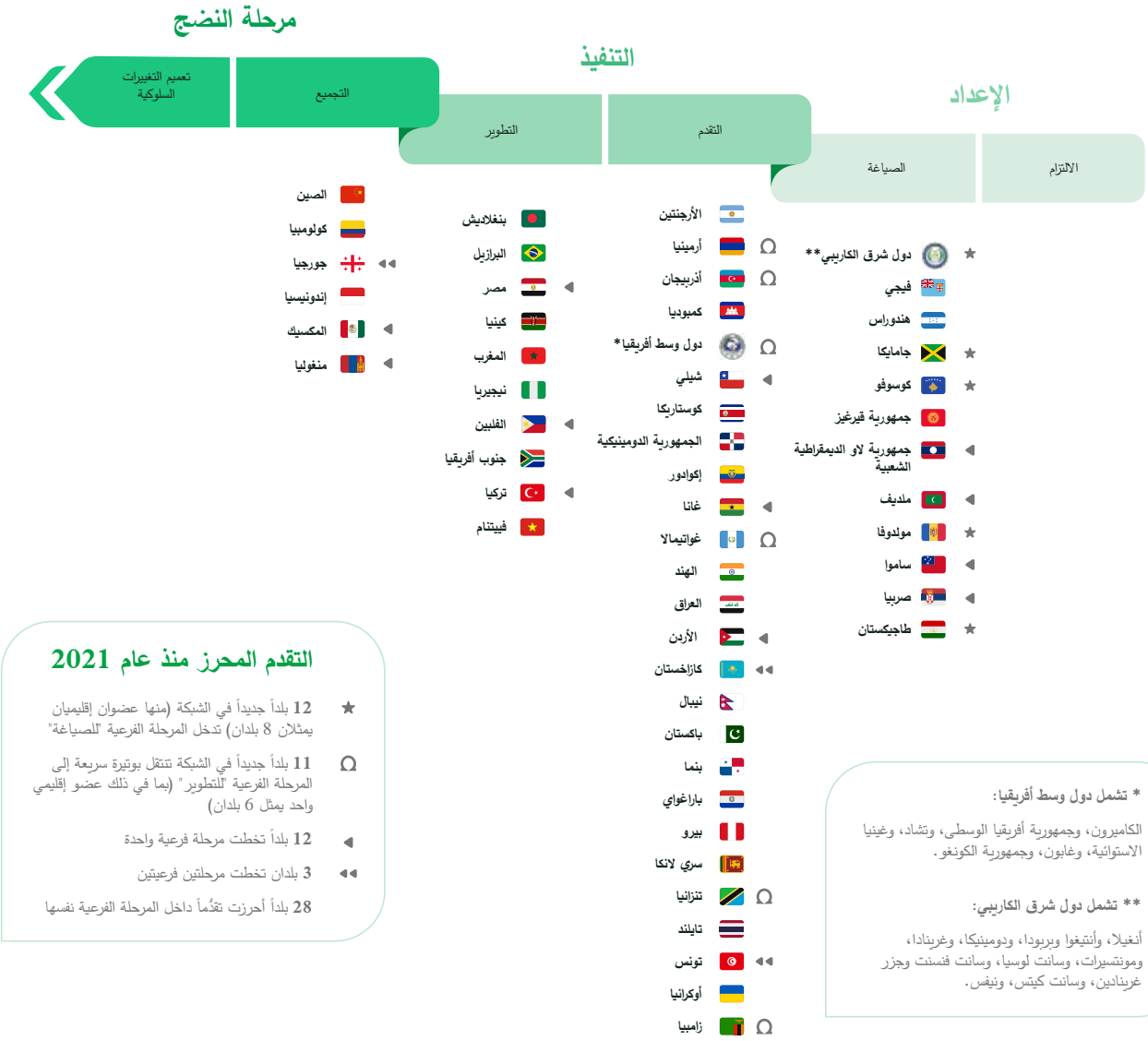

التقدم المحرز منذ عام 2021

- ★ 12 بلداً جديداً في الشبكة (منها عضوان إقليميان يمثلان 8 بلدان) تدخل المرحلة الفرعية "الصياغة"
- Ω 11 بلداً جديداً في الشبكة تنتقل بوتيرة سريعة إلى المرحلة الفرعية "التطوير" (بما في ذلك عضو إقليمي واحد يمثل 6 بلدان)
- ◄ 12 بلداً تخطت مرحلة فرعية واحدة
- ◄◄ 3 بلدان تخطت مرحلتين فرعيتين
- 28 بلداً أحرزت تقدُّماً داخل المرحلة الفرعية نفسها

*** تشمل دول وسط أفريقيا:**

الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغابون، وجمهورية الكونغو.

**** تشمل دول شرق الكاريبي:**

أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس، ونيفس.

وتكشف مصفوفة تطور أداء الشبكة فيما يتعلق بالركيزة 3 أن 41 بلداً (62%) في مرحلة التنفيذ. وعلى الرغم من أن معظم البلدان قد استحدثت أطراً لاستدامة التمويل (مثل المبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن السندات المتخصصة، وبدرجة أقل، التصنيفات)، فإنها لا تزال تعمل على تفعيل تنفيذها في القطاع المالي. وتقود 6 بلدان في المرحلة الفرعية للتجميع في سياق مرحلة النضج جهود البلدان الأعضاء بشأن استدامة التمويل، مع مجموعة شاملة من الأطر تغطي النظام المالي بأكمله لتشجيع التدفقات المالية إلى الأنشطة الخضراء أو الاجتماعية أو التي تركز على الاستدامة، مع إتاحة بيانات متسقة وقابلة للمقارنة.

التقدم المحرز على مستوى الركائز

يشجع الارتفاع الكبير في إصدار البلدان الأعضاء لتصنيفات التمويل المستدام على تسريع وتيرة التدفقات المالية نحو الأنشطة التي تحقق منافع بيئية واجتماعية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

- **13** بلداً في الشبكة تعتمد تصنيفاً للتمويل المستدام، من بين نحو 47 تصنيفاً أو قائمة للأنشطة المستدامة صدرت على مستوى العالم حتى الآن.
- **11** بلداً أعلنت أنها تعكف حاليا على وضع تصنيف.

وبرزت التصنيفات بوصفها أحد العناصر الأساسية لمنظومة التمويل المستدام الوطنية. وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين بين التصنيفات، تبدأ أمثلة جيدة للتفعيل المشترك في ظل غياب إطار عالمي موحد في الظهور والتطور، بما في ذلك التصنيفات الصادرة عن البلدان الأعضاء في الشبكة:

- **8** بلدان تستند بطريقة أو بأخرى إلى تصنيف الاتحاد الأوروبي في أطرها الخاصة باستدامة التمويل، حيث اعتمدت كولومبيا وجنوب أفريقيا نموذج الاتحاد الأوروبي رسمياً وعدلتا نموذج الاتحاد الأوروبي لأغراض تصنيفاتهما الوطنية.
- **4** بلدان (كمبوديا وإندونيسيا والفلبين وتايلند) جزء من رابطة أمم جنوب شرق آسيا قامت بمواءمة تصنيفاتها مع العناصر الرئيسية لتصنيف رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- بلد **واحد** (سري لانكا) يدمج عناصر من تصنيف الاتحاد الأوروبي والتصنيف المشترك.

وتغطي جميع تصنيفات التمويل المستدام التي أصدرتها بلدان الشبكة الأنشطة التي تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، ومعظمها إما يغطي أو يخطط لإدراج أنشطة لتحقيق أهداف مثل التكيف مع المناخ، ومنع التلوث، والاقتصاد الدائري، وحماية الموارد المائية، والحفاظ على النظم الإيكولوجية. وهناك اهتمام قوي واتجاه آخذ في الظهور لتحقيق

- الأهداف الاجتماعية (على سبيل المثال، الحد من الفقر، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والشمول المالي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين)، على سبيل المثال، في جورجيا وإندونيسيا والمكسيك
- وفي مجال الاقتصاد الأزرق (المياه والمحيطات)، على سبيل المثال، في سري لانكا
- أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، في إندونيسيا ومنغوليا

ويمثل التحول أيضاً أولوية متنامية على مستوى البلدان، ويجري العمل على استحداث آليات مختلفة. ويشمل ذلك أنظمة التصنيف باستخدام ألوان إشارات المرور، حيث يشير اللون ("الأخضر") إلى الأنشطة المتوافقة تماماً مقابل الأنشطة غير الخضراء بالكامل ولكنها تستوفي معايير التحول ("اللون الأصفر")، والأنشطة غير المتوافقة باللون ("الأحمر")؛ بالإضافة إلى تطبيق مبادئ أو خطط انتقالية أو تدابير علاجية لتشجيع المزيد من أجزاء الاقتصاد على التحول إلى ممارسات منخفضة الكربون وصديقة للبيئة وشاملة للجميع.

أمثلة من البلدان: منغوليا توسع نطاق تصنيفها الأخضر ليشمل تصنيف أهداف التنمية المستدامة وتغطية أهداف التنمية البيئية والاجتماعية بالتعاون مع الرابطة المنغولية للتمويل المستدام، وافق مجلس الاستقرار المالي في منغوليا على تصنيف أهداف التنمية المستدامة[22] في عام 2023 من خلال توسيع نطاق تصنيفه الأخضر الحالي (2018) وإضافة قطاعات وأنشطة تحقق الأثر الاجتماعي المطلوب، على سبيل المثال، الصحة والتعليم والاتصالات والبنية التحتية ميسورة التكلفة. ويقترح تصنيف منغوليا أيضاً مؤشرات رئيسية للأثر الاجتماعي والبيئي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لمساعدة المستثمرين في قياس الأثر، وإعداد التقارير، والتحقق من الأدوات والمعاملات المستدامة.

ولا تزال أطر إصدار السندات المتخصصة آخذة في التوسع، وقد أصدر 45 بلداً من بلدان الشبكة سندات متخصصة بقيمة 759 مليار دولار حتى عام 2023.[23] مما يؤكد الدور بالغ الأهمية لهذه الأدوات في توجيه التدفقات المالية نحو الأهداف المستدامة. ولدعم إصدار أدوات التمويل المستدام، أصدر 28 بلداً (42%) إرشادات بشأن السندات المتخصصة. ومن الجدير بالملاحظة توسيع نطاق هذه الأطر من المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء الخالصة إلى فئات أوسع: فعلى سبيل المثال، وسعت كولومبيا نطاق إرشاداتها لتشمل السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات البرتقالية،[24] وتوسعت البرازيل من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسندات الخضراء إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية الاستمرار في تحمل أعباء الديون. وفي مختلف بلدان الشبكة، تتصدر الصين إصدار السندات المتخصصة بالأرقام المطلقة، تليها شيلي والمكسيك والهند والبرازيل وتايلند. وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، تحتل السندات المتخصصة المرتبة الأولى في تركيا (19%)، تليها شيلي (15%)، وبيرو (5%)، وجورجيا (3%)، والمكسيك (3%)، وتايلند (3%). وتمثل السندات الخضراء 63% من الإصدارات في بلدان الشبكة، في حين تمثل السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة نسبة محدودة قدرها 18% و13% من سوق السندات المتخصصة في البلدان الأعضاء بالشبكة على التوالي، على الرغم من أن إصدارها آخذ في النمو. وتشتهر بلدان مثل شيلي والمكسيك بنهجها المتوازن نحو السندات الخضراء والسندات الاجتماعية. وتساند هذه السندات طائفة واسعة من المشروعات، بدءاً من مشروعات الطاقة المتجددة إلى الإسكان الاجتماعي، مما يبرهن على الإمكانات المتنوعة للسندات المتخصصة في تعزيز أهداف الاستدامة الأوسع نطاقاً. ويؤكد القطاع الأصغر من السندات المرتبطة بالاستدامة (6.5%)، الذي يربط العوائد المالية بمستهدفات الأداء الخاص بالاستدامة، على وجود نهج مبتكر في التمويل.

[22] المجلس المنغولي للاستقرار المالي، التصنيف الوطني لتمويل أهداف التنمية المستدامة (منغوليا)، 2023، https://drive.google.com/file/d/1VzZR_P5sN7NfFYhvm8puXKb6GY1v9faS/view?usp=sharing.

[23] المصدر: البنك الدولي.

[24] وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن السندات الخضراء (2020) في كولومبيا، فإن السندات البرتقالية هي سندات تمول المشروعات البرتقالية كلياً أو جزئياً، وهي مشروعات تسعى بشكل مباشر إلى تعزيز الاقتصاد الإبداعي القائم على المواهب والملكية الفكرية والتواصل والترابط والتراث الثقافي.

ويوضح أعضاء الشبكة بشكل متزايد كيف يمكن أن يساعد دمج أهداف الشمول ضمن تدابير التمويل المستدام في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق نتائج اجتماعية إيجابية.

- أعلن **24** بلداً (39%) أنها وضعت توقعات لتعزيز فرص حصول الأسر منخفضة الدخل ومنشآت الأعمال الصغيرة والفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية على التمويل، مع التركيز على دعم التكيف مع تغير المناخ و/أو تعزيز القدرة على الصمود في مواجهته. وقد أدرج ثلثا هذه البلدان هذا الموضوع في أطر أوسع نطاقاً للتمويل المستدام.

- **22** بلداً (33%) تدعم المساواة بين الجنسين من خلال دمج عملية وضع السياسات وتطويرها ضمن التصنيفات، أو المبادئ التوجيهية الخاصة بالسندات، أو متطلبات إعداد التقارير.

- **13** بلداً (20%) تشجع مبادرات التمويل الرقمي المستدام بهدف تيسير الحصول على التمويل المستدام، مثل مبادرة منغوليا لإنشاء منصة مركزية للبيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وخارطة طريق سري لانكا التي تدعم شركات التكنولوجيا المالية في تطوير أدوات رقمية للشمول المالي.

أمثلة من البلدان: مصر تصدر إطاراً وطنياً لتعزيز التمويل الأخضر الشامل

تدرك مصر أهمية تنفيذ إستراتيجيات وسياسات للنهوض بممارسات التمويل المستدام والشامل للجميع. وبقيادة البنك المركزي المصري، تم إعطاء أولوية لمبادرات ممارسات التمويل المستدام والشامل للجميع، لا سيما في مجال التمويل الأخضر. وفي عام 2021، تم استحداث المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام لإرساء أساس للتمويل المستدام داخل القطاع المصرفي. وبعد ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، كان الهدف من إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات، بعد تحليل الفجوات الذي أجراه البنك المركزي المصري، هو دفع القطاع المصرفي نحو ممارسات أكثر شمولا واستدامة. ويؤكد التعاون بين الهيئات الرقابية المالية في مصر على التزام مصر بتعزيز الاستدامة وتعزيز اقتصاد أكثر استدامة، بما يتماشى مع الإستراتيجيات الوطنية، مثل رؤية مصر 2030، وإستراتيجية الطاقة المستدامة 2035، والإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، ومساهمة مصر الوطنية لمكافحة تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصدار إطار التمويل السيادي المستدام والسندات الخضراء السيادية من جانب وزارة المالية دليل على تفاني مصر في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز ممارسات التمويل المستدام والشامل للجميع. وتهدف هذه التدابير إلى جانب تأييد السياسات الداعمة لهذه الممارسات إلى التخفيف من حدة الفقر وضمان تحقيق الرخاء للأجيال القادمة.

توصيات لأعضاء الشبكة

مع تسارع وتيرة اعتماد الأطر الوطنية والإقليمية لمساندة تعبئة رأس المال من أجل الأنشطة التي تحقق منافع على مستوى المناخ والتنمية المستدامة، يمكن لأعضاء الشبكة تعزيز جهودهم بالأساليب التالية:

- **الاستمرار في تنسيق الأطر وتعميق نطاقها:** مع إصدار المزيد من البلدان للتصنيفات، يلزم تحقيق الاتساق والتوافق والتفعيل البيني لتسهيل الاستثمارات وتجنب التكاليف غير الضرورية التي تتكبدها المؤسسات المالية العاملة في مختلف البلدان. وهذا يتطلب التنسيق والحوار على المستوى العالمي، على سبيل المثال من خلال مجموعة العشرين، والمنصة الدولية للتمويل المستدام، وشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة، وشبكة تخضير النظام المالي، لدعم التقارب حول العناصر والأنشطة الأساسية، مع إدراك حاجة البلدان إلى تكييف الأنشطة والطموحات في تصنيفاتها مع الأولويات المحلية ومرحلة نضج السوق ودعم كل هذا.

- **تعزيز حوكمة هيكل التمويل المستدام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية:** تؤكد بحوث الشبكة ضرورة وجود هياكل حوكمة قوية لوضع أطر لتحقيق استدامة التمويل وتنفيذها والإبقاء عليها. وتعتبر الهياكل الدائمة التي تقودها الجهات التنظيمية أو يقودها القطاع المصرفي أو العديد من أصحاب المصلحة مع الصلاحيات اللازمة والموارد والقيادة المناسبة مهمة لضمان الإبقاء على هذه الأطر على نحو دائم وفعال بما يتماشى مع التطورات العالمية والإقليمية ومع مراعاة الاحتياجات المحلية. ويتضمن دليل الشبكة بشأن خرائط طريق التمويل المستدام[25] وتصنيفات التمويل المستدام[26] أمثلة على هياكل الحوكمة المشار إليها. وتزيد الحاجة إلى الحوكمة المستمرة من خلال طلب السوق على دمج أهداف الاستدامة الأوسع نطاقاً، مثل التحول، والمساواة بين الجنسين، والشمول، والتكيف مع المناخ، وتحقيق الأثر الاجتماعي. ويجب أيضاً استكمال التصنيفات والمبادئ التوجيهية الخاصة بأدوات التمويل المتخصصة بمتطلبات إعداد التقارير والإفصاح لتتبع مدى توافق جهود تعبئة رأس المال بشكل عام مع أهداف الاستدامة.

- **زيادة فرص الحصول على التمويل المستدام:** على الرغم من أن زيادة حجم التمويل المستدام غاية في الأهمية، فمن المهم بالقدر نفسه ضمان استفادة المجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً والنساء والشباب ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الفرص الآخذة في الظهور. وتهدف فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام والشامل للجميع التابعة للشبكة إلى تقديم تعاريف موحدة وقياسية وخيارات لأعضاء الشبكة لتحسين مواءمة السياسات والإجراءات المستقبلية مع مبادئ الشمول والتحول العادل.

- **استكشاف دور الحوافز:** لا تزال الحوافز أداة رئيسية لزيادة تدفقات رأس المال. وقد قدم عدد محدود من بلدان الشبكة حوافز تتعلق بالأدوات المالية المستدامة. وتتراوح الحوافز التي تقدمها الجهات التنظيمية أو الجهات الفاعلة الأخرى في الصناعة (القطاع المصرفي) تماشياً مع الاختصاصات المنوطة بها من متطلبات رأس المال الأخضر، وتعزيز الائتمان، والدعم المالي، إلى تقديم مكافآت مقابل حسن الأداء. وحتى يتسنى تحسين تشجيع الحوافز بوصفها آلية لتوسيع نطاق التمويل المستدام، يلزم إجراء المزيد من البحوث والاستكشاف وتبادل الدروس لتقييم أثر خيارات الحوافز وفعالية تكاليفها وجدواها.

[25] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/sbfn-toolkit-developing-sustainable-finance-roadmaps/.

[26] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/sbfn-toolkit-sustainable-finance-taxonomies/

3. آفاق المستقبل والتوصيات

أضحى العمل الجماعي الآن غاية في الأهمية، لا سيما وأن أزمة المناخ قد تجسدت أمامنا الآن وقد كنا نراها من قبل بعيدة عنا. وتعتمد معالجة آثارها إلى حد كبير على سرعة استجابة النظام المالي ونطاق هذه الاستجابة حيث تدعم هذه الاستجابة التحول إلى خفض الانبعاثات على مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله. ومن الضروري أن يقوم أعضاء الشبكة والمجتمع الدولي بتعزيز التزاماتهم وتسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى إحداث آثار مستدامة.

وتشمل التوصيات الرئيسية لأعضاء الشبكة ما يلي:

1. **تعزيز التكامل والمواءمة بين أطر التمويل المستدام من خلال نهج إستراتيجي وشامل.** تؤكد تجارب وخبرات الأعضاء منافع دمج وتكامل أطر التمويل المستدام، على سبيل المثال، التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة والمبادئ التوجيهية لمخاطر المناخ والتصنيفات ومتطلبات الإفصاح لمنع الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين) وتوسيع نطاق تدفقات التمويل المستدام. وعلى غرار ذلك، على البلدان مراعاة مخاطر تفتت الأطر الوطنية. ومع الموجة المستمرة من اللوائح التنظيمية والتوجيهات الجديدة التي يجري إصدارها على الصعيد العالمي، يعتبر التنسيق ضرورياً للغاية لضمان الاتساق بين مجموعات الأطر الوطنية الإلزامية والطوعية التي تغطي مختلف القطاعات المالية الفرعية، واتساق هذه الأطر مع المعايير والإرشادات الدولية. وهذا يتطلب اتباع أساليب إستراتيجية وهياكل حوكمة تجمع القطاع المالي بأكمله تحت مظلة رؤية مشتركة من أجل أنظمة مالية مستدامة. ويتيح دليل الشبكة بشأن وضع خارطة طريق للتمويل المستدام[27] مجموعة من الأدوات العملية وسهلة الاستخدام لإعداد خرائط طريق للتمويل المستدام والاستفادة من هذه الخرائط. ويمكن للأعضاء أيضا الاستفادة من المنصات الدولية، على سبيل المثال شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة للتعرف على تحديات التفعيل البيني على المستويين العالمي والإقليمي والتغلب على هذه التحديات.

2. **تعميق تنفيذ الأطر مع التوجيه الفني وبرامج بناء القدرات.** وعلى الرغم من إصدار مختلف أطر التمويل المستدام من جانب أعضاء الشبكة، وهذه الأطر ترسي أساساً متيناً لتطوير التمويل المستدام بوجه عام، فإن اعتماد الأطراف الفاعلة في السوق لهذه الأطر وتنفيذها يجب استكماله بإصدار إرشادات وأدوات فنية داعمة. فعلى سبيل المثال، يمكن إثراء المبادئ التوجيهية للتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة من خلال أدلة التنفيذ التكميلية، والإرشادات القطاعية، ونماذج الرصد والمتابعة، وفي الوقت نفسه يمكن زيادة دعم أطر إدارة المخاطر المناخية والإفصاح عن المعلومات بإرشادات فنية ومتخصصة بشأن موضوعات مثل تأثير محافظ المشروعات والعمليات على البيئة، والتخطيط للتحول، وتحديد أسعار الكربون الداخلية، والتكيف مع المناخ. ويمكن تعزيز أطر السندات والقروض المتخصصة من خلال معايير القياس والإبلاغ ورفع التقارير والتحقق من الآثار، وإرشادات تحديد المشروعات الجاهزة للتمويل، وبرامج بناء القدرات. تتيح مكتبة أطر الشبكة[28] قاعدة بيانات شاملة يمكن البحث فيها عن الأطر الوطنية والإرشادات الداعمة والأدوات التي أصدرها أعضاء الشبكة.

[27] يرجى زيارة هذا الموقع: https://www.sbfnetwork.org/sbfn-toolkit-developing-sustainable-finance-roadmaps/.

[28] يرجى زيارة هذا الموقع: https://data.sbfnetwork.org/framework-library.

3. **توسيع نطاق الأطر للتوافق على نحو أفضل مع الأهداف الاجتماعية وأهداف الشمول وأهداف الوصول إلى الخدمات المصرفية.** وتشير بيانات السوق التي قدمها الأعضاء إلى اتجاه نحو زيادة تخصيص رأس المال المستدام للأنشطة ذات الأثر الاجتماعي، مع الاعتراف بالروابط الوثيقة بين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل مخاطر استبعاد التمويل المستدام تهديداً خطيراً للاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي الأوسع نطاقاً من خلال منع شرائح السكان الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية من الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وينبغي للأعضاء مواصلة توسيع نطاق الأطر القائمة، على سبيل المثال، التصنيفات والمبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن السندات والقروض المتخصصة لدمج هذه الأهداف وإحداث تكامل بينها، لا سيما دعم مشاركة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية في الاقتصاد الأخضر. وما تزال هناك تحديات مع عدم وجود تعريفات مشتركة للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والطبيعة النوعية للعديد من المؤشرات الاجتماعية، مما يخلق مخاطر "الغسل الاجتماعي (التضخيم من آثار المشروعات والاستثمارات على غير الواقع)". ويمكن أن يساعد الابتكار الرقمي أيضا في تبسيط وتقنين الإفصاح عن الأثر الاجتماعي. وتهدف فرقة عمل الشبكة الجديدة المعنية بالتمويل المستدام والشامل للجميع إلى مساندة أعضاء الشبكة من خلال وضع تعريفات وأساليب مشتركة.

4. **تدعيم متطلبات الرصد والمتابعة وإعداد التقارير والإفصاح عن المعلومات بهدف التتبع المنتظم لتغير سلوك المؤسسات المالية وقياس الأثر.** لا تزال البيانات القابلة للمقارنة والموثوقة بشأن تنفيذ الأطر على مستوى السوق، إلى جانب التغير في تدفقات التمويل وأثره، محدودة. ويتم تشجيع أعضاء الشبكة على وضع متطلبات أقوى للرصد والمتابعة وإعداد التقارير والإفصاح للمؤسسات المالية للسماح بقياس الأداء وقياس التقدم المحرز. وحتى يتسنى مساندة الأعضاء، تعكف الشبكة على إعداد دليل بشأن إعداد التقارير والإفصاح يتضمن إرشادات ودراسات حالة وقائمة شاملة بالمؤشرات المقترحة.

وتلتزم الشبكة بمواصلة مساندة جهود الأعضاء من خلال تجميع الخبرات والرؤى من كل بلد على حدة، وإعداد أساليب وأدوات وآليات مشتركة بشأن موضوعات التمويل المستدام ذات الأولوية، وتسهيل تبادل الآراء والتعاون بين النظراء، وتمثيل أصوات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المحافل والمنتديات العالمية. وستواصل الشبكة الاستفادة من خبرات فرق عمل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي وبرامج المساعدة الفنية الإقليمية لإرشاد الأعضاء ومساندتهم في مسيرتهم الجارية للحصول على التمويل المستدام.

المرفق 1:
الأنشطة والإنجازات الرئيسية للشبكة 2021-2024

الفعاليات الرئيسية

أبريل/نيسان 2022 الاجتماع العالمي السابع للشبكة والذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها	**البلد** على مستوى العالم (افتراضياً)	**المنطقة** على مستوى العالم	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/ مؤسسة التمويل الدولية
نوفمبر/تشرين الثاني 2022 المنتدى الدولي للتمويل المستدام 2022	**البلد** جورجيا	**المنطقة** أوروبا وآسيا الوسطى	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** بنك جورجيا الوطني، شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/مؤسسة التمويل الدولية
مايو/أيار 2023 المنتدى الدولي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة لعام 2023	**البلد** الكاميرون	**المنطقة** أفريقيا	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** بنك دول وسط أفريقيا وشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/مؤسسة التمويل الدولية
يونيو/حزيران 2023 أسبوع التمويل المستدام 2023	**البلد** منغوليا	**المنطقة** آسيا والمحيط الهادي	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** مكتب رئيس منغوليا، الرابطة المنغولية للتمويل المستدام، شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/مؤسسة التمويل الدولية
أكتوبر/تشرين الأول 2023 منتدى التمويل المستدام	**البلد** كوسوفو	**المنطقة** أوروبا وآسيا الوسطى	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** البنك المركزي لجمهورية كوسوفو، واتحاد مصارف كوسوفو، وشبكة الخدمات المصرفية، والتمويل المستدامة/مؤسسة التمويل الدولية
نوفمبر/تشرين الثاني 2023 منتدى الأعمال المناخية في أفريقيا	**البلد** كينيا	**المنطقة** أفريقيا	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** البنك المركزي الكيني، مؤسسة التمويل الدولية/ شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة
مارس/آذار 2024 المنتدى الدولي للتمويل المستدام لعام 2024	**البلد** جورجيا	**المنطقة** أوروبا وآسيا الوسطى	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** بنك جورجيا الوطني، شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/مؤسسة التمويل الدولية
أبريل/نيسان 2024 إطلاق تقرير موجز التقدم المحرز عالمياً 2024 وبوابة البيانات الخاصة بالشبكة (خلال اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)	**البلد** الولايات المتحدة (مؤسسة التمويل الدولية) في المقر الرئيسي (وافتراضياً عبر الإنترنت)	**المنطقة** على مستوى العالم	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/ مؤسسة التمويل الدولية
سبتمبر/أيلول 2024 (قيد الانعقاد) الاجتماع العالمي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة	**البلد** البرازيل (الفعاليات العالمية)	**المنطقة** أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**المضيف المشارك (المضيفون المشاركون)** شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة/ مؤسسة التمويل الدولية، وزارة المالية بالبرازيل

مجموعات عمل الشبكة والمنتجات المعرفية

مجموعة العمل المعنية بالقياس

تم تشكيل هذه المجموعة في عام 2016، وتعمل على الاستجابة لطلب أعضاء الشبكة بشأن وجود أسلوب منهجي لتقييم وقياس التقدم الذي تحرزه البلدان في وضع أطر وطنية للتمويل المستدام. وقامت هذه المجموعة بإعداد وتطوير وتنقيح إطار قياس[29] وافق عليه جميع الأعضاء ولا يزال قيد التطوير لمواكبة المستجدات على مستوى البلد المعني والمستوى العالمي. وتتمثل الاستفادة من إطار القياس في الإرشادات والتوجيهات بشأن إعداد موجز التقدم العالمي للشبكة وتحديثات بوابة بياناتها، مما يتيح المعيار المرجعي الاسترشادي الأكثر شمولاً لمبادرات التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويساعد الأعضاء على اتخاذ قرارات إستراتيجية مستنيرة بشأن مسيرتهم الوطنية والإقليمية في مجال التمويل المستدام. وساندت مجموعة العمل المعنية بالقياس عملية تحديث إطار القياس الخاص بالشبكة في عام 2023، حيث قدمت إرشادات إستراتيجية ومدخلات فنية. ويشارك في رئاسة هذه المجموعة حالياً كل من هيئة الرقابة المالية في كولومبيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

دليل الشبكة لوضع خرائط طريق للتمويل المستدام

في عام 2023، أطلقت شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة دليلاً لوضع خرائط طريق للتمويل المستدام استناداً إلى إطار القياس المحدث وبرامج التعلم الإلكتروني المتخصصة لوضع خرائط طريق للتمويل المستدام بهدف مساعدة الجهات التنظيمية والرابطات والجمعيات المهنية والنقابات على تصميم خرائط طريق وطنية وإقليمية للتمويل المستدام وتفعيلها.

خرائط طريق التمويل المستدام هي في الغالب الخطوة الأولى نحو التطوير المنهجي للأسواق المالية المستدامة، لأنها تقدم نهجا شاملاً ومجمعاً. ويجمع هذا الدليل، الذي تم إعداده بما يتماشى مع إطار القياس الخاص بالشبكة، المصادر القائمة والاتجاهات الناشئة والآخذة في التطور والدروس المستفادة من أعضاء الشبكة في دليل عملي لمساعدة الجهات التنظيمية والرابطات والجمعيات المهنية والنقابات على تصميم وتفعيل خرائط طريق وطنية وإقليمية للتمويل المستدام.

مجموعة العمل المعنية بأدوات التمويل المستدام (مجموعة العمل المعنية بالسندات الخضراء سابقاً)

جاءت هذه المجموعة، التي تأسست في عام 2017، استجابة لاهتمام الأعضاء المستمر بالتطورات والمستجدات الآخذة في الظهور بوتيرة سريعة لأدوات التمويل المستدام. وأطلقت هذه المجموعة مرحلة جديدة من العمل في ديسمبر/كانون الأول 2021 لاستكشاف الاتجاه نحو التنويع في الأدوات التي تركز على الاستدامة، بما في ذلك السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، والقروض المرتبطة بالاستدامة، وتمويل مشروعات التحول الطاقي، وغيرها. وشرعت المجموعة في إجراء مقارنة مرجعية وإطلاق معايير استرشادية لاستخلاص الدروس من تصنيفات التمويل المستدام العالمية والإقليمية والوطنية التي تهدف إلى منع غسل الأموال ودعم صيغة مشتركة لتمويل الأنشطة التي تحقق منافع بيئية واجتماعية. وساعدت نتائج هذا البحث على إثراء مدخلات الشبكة في تقرير 2023 عن "تفعيل المواءمة: تطبيق مبادئ مجموعة العشرين الخاصة بمواءمة التمويل المستدام مع التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ" الصادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بمشاركة شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة ومؤسسة التمويل الدولية) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية، وجمع هذا التقرير الدروس المستفادة والاعتبارات العملية المستخلصة لتصميم أساليب مواءمة فعالة لتمويل الأنشطة المناخية، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن خلال تضافر جهود شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أسهمت النتائج أيضا في إعداد دورات تعلم إلكتروني مجانية، وإصدار تقرير بعنوان مقدمة في تصنيفات التمويل المستدام، من جانب الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في عام 2023 باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بالتعاون مع شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة. وأخيرا، تم عرض البحوث ودراسات الحالة ضمن دليل الشبكة بشأن تصنيفات التمويل المستدام الذي نُشر في أبريل/نيسان 2024 ليستخدمها الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويشارك في رئاسة مجموعة العمل المعنية بأدوات التمويل المستدام حالياً هيئة الخدمات المالية الإندونيسية، ووزارة الخزانة الوطنية لجنوب أفريقيا، واتحاد مصارف أمريكا اللاتينية.

[29] يرجى زيارة هذا الموقع: www.sbfnetwork.org/measurement-and-framework-methodology/

دليل الشبكة لتصنيفات التمويل المستدام

ومن خلال البحوث والعمل مع الأعضاء، والتعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، نشرت الشبكة مؤخراً دليلاً لتصنيفات التمويل المستدام. وهذا الدليل مصمم كي تستفيد منه الجهات التنظيمية للقطاع المالي والرابطات والجمعيات المصرفية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تقوم حاليا بإعداد تصنيفات إقليمية أو وطنية أو قامت بذلك بالفعل وترغب في تحديث تصنيفاتها للاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة والدروس المستفادة من بلدان أخرى.

ويتضمن هذا الدليل معايير مرجعية واسترشادية مفصلة لاثني عشر بلداً في الشبكة أصدرت تصنيفات، بالإضافة إلى مقارنة بالتصنيفات الإقليمية من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي. ويحدد هذه الدليل السمات المشتركة والابتكارات الآخذة في الظهور والتطور ومستويات التفعيل البيني التي يمكن أن تدعم التقارب بين جميع المؤسسات المعنية. ويتضمن هذا الدليل مجموعة شرائح تحتوي على نتائج ودراسات حالة، وجدول بيانات يحتوي على مقارنات مفصلة للتصنيفات الوطنية الاثني عشر، وتصنيفات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي. وهذا الدليل وثيقة حية تتطور مع الوقت.

مجموعة العمل المعنية بالبيانات والإفصاح

تعمل هذه المجموعة، التي تم تشكيلها في عام 2020، على معالجة الفجوة المستمرة التي حددها أعضاء الشبكة: عدم وجود تقارير وبيانات كافية من القطاع المالي بشأن المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر المناخية، وتدفقات رأس المال إلى الاستثمارات والمشروعات ذات الآثار البيئية والاجتماعية الإيجابية. وقامت المجموعة برسم خارطة لأحدث التطورات على المستوى القطري في مجال بيانات التمويل المستدام والإفصاح عنه في أوساط الشبكة وعلى الصعيد الدولي، وستعمل هذه الخارطة على تسهيل إعداد الأدوات والإرشادات العملية بشأن وضع أطر وطنية فعالة. ويشارك في رئاسة هذه المجموعة بنك جورجيا الوطني ولجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية.

فرقة عمل الشبكة المعنية بالتمويل المستدام والشامل للجميع (حلت محل فرقة عمل الشبكة الحالية المعنية بالبلدان منخفضة الدخل وتعتمد على ما قامت به من أعمال قبل ذلك)

تتناول فرقة العمل المنشأة حديثاً في عام 2024 الأولويات الرئيسية لواضعي السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مع التركيز على الشمول المالي والقدرة على الصمود الاجتماعي. وتستهدف هذه الفرقة المساعدة في تعميق فهم كيف يمكن لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية والمشرفين والرابطات والجمعيات المهنية والنقابات والمؤسسات المالية تصميم وتنفيذ أطر للتمويل المستدام والشامل للجميع. كما تستهدف استكمال عمل منصات السياسات القائمة بما في ذلك التحالف من أجل الشمول المالي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، ومجموعة العشرين، والأمم المتحدة. ومن خلال تحليل الابتكارات على مستوى سياسات الأعضاء وتبادل خبراتهم الخاصة في وضع تدابير شاملة لإدارة المخاطر المالية واستدامة التمويل، ستبحث فرقة العمل كيف يشجع أعضاء الشبكة الشمول من خلال أطر التمويل المستدام لديهم، ومن ثم تعزيز وتطوير تصميم سياسات التمويل المستدام. وبذلك، ستقدم فرقة العمل إلى الأعضاء مجموعة من السياسات البديلة والخيارات الإستراتيجية لتمكينهم من تحقيق نواتج الاستدامة المرجوة. ويشترك في رئاسة فرقة العمل البنك المركزي الفلبيني، واتحاد البنوك البرازيلية، ورابطة المصرفيين في كينيا.

وتتعاون الشبكة مع الشركاء لوضع إطار عام بشأن أوجه الارتباط بين التمويل المستدام والشمول المالي.

وفي الفترة بين مايو/أيار 2022 وأبريل/نيسان 2023، شاركت الشبكة ومركز الشمول المالي والتحالف من أجل الشمول المالي في مجموعة عمل معنية بالتمويل الأخضر الشامل للجميع برئاسة جلالة الملكة ماكسيما، ملكة هولندا بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية. ومن الأهداف الرئيسية تعزيز الدور المترابط والموسع للشمول المالي في جهود الاستدامة العالمية وتعزيز الاعتبارات المناخية في الخطط والإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. وأصدرت مجموعة العمل مذكرة فنية تعرض إطاراً للسياسات والدعوة لإطار عمل للتمويل الأخضر الشامل للجميع، مع التشديد على العمل الذي يقوم به أصحاب المصلحة والأطراف من القطاعين العام والخاص في 3 مجالات واسعة النطاق:

- دمج وتكامل التمويل الأخضر الشامل للجميع على مستوى البلد المعني، بما في ذلك في الإستراتيجيات أو الخطط الوطنية المحددة؛
- الاستثمار في المعلومات والبيانات، بما في ذلك أجندة البحوث والأدلة؛
  - مراعاة التمويل الأخضر الشامل،
  - الأدوات الآخذة في التطور مثل التصنيفات الخضراء،
  - تعميق منتجات/حالات استخدام التمويل الأخضر الشامل للجميع
- دمج التمويل الأخضر الشامل للجميع في البيئة التنظيمية الدولية الداعمة لتمويل الأنشطة المناخية، بما في ذلك دراسة التبعات غير المقصودة لسياسة تمويل الأنشطة المناخية على الشمول المالي.

المرفق 2:
قائمة أعضاء الشبكة في أبريل/نيسان 2024

91 مؤسسة عضواً تمثل 70 بلداً على مستوى بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

أفريقيا	
بنك دول وسط أفريقيا	هيئة الأوراق المالية والبورصات لوسط أفريقيا (COSUMAF)
بنك غانا	الهيئة الاحترازية في جنوب أفريقيا (تعمل تحت مظلة إدارة البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا)
رابطة المصرفيين في زامبيا	وزارة الخزانة الوطنية في جنوب أفريقيا
الجمعية المصرفية في جنوب أفريقيا	رابطة المصرفيين في تنزانيا
البنك المركزي النيجيري	هيئة الأوراق المالية والبورصات في غانا
رابطة المصارف في غانا	هيئة الأوراق المالية والبورصات في زامبيا
رابطة المصرفيين في كينيا	

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	
رابطة المصارف في كمبوديا	وزارة البيئة والنظم الإيكولوجية في الصين
البنك المركزي الفلبيني	رابطة المصرفيين في منغوليا
بنك منغوليا	وزارة البيئة والتنمية الخضراء في منغوليا
بنك بابوا غينيا الجديدة	الرابطة المنغولية للتمويل المستدام
بنك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا
بنك ساموا المركزي	بنك الاحتياطي في فيجي
لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية (CBIRC)	بنك فيتنام المركزي

الجمعية المصرفية الصينية (CBA)	رابطة المصرفيين في تايلند
وزارة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين	وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في فييتنام
هيئة الرقابة المالية في منغوليا	

جنوب آسيا	
بنك بنغلاديش	سلطة النقد في ملديف (بنك ملديف المركزي)
البنك المركزي السري لانكي	بنك راسترا في نيبال
رابطة المصارف الهندية (IBA)	بنك باكستان المركزي

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	
هيئة تنظيم وتنمية الأسواق المالية في جمهورية كازاخستان	اتحاد مصارف كوسوفو
رابطة المصارف الصربية	الجمعية المصرفية المقدونية
رابطة مصارف أذربيجان	بنك جورجيا الوطني
جمعية التمويل الأصغر في أذربيجان	بنك مولدوفا الوطني
بنك ألبانيا	بنك طاجيكستان الوطني
الرابطة المصرفية في جورجيا	بنك أوكرانيا الوطني
هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية (BRSA)	الهيئة الوطنية للأوراق المالية والبورصة في أوكرانيا (NSSMC)
البنك المركزي الأرميني	اتحاد مصارف أرمينيا
بنك كوسوفو المركزي	اتحاد مصارف قيرغيزستان
البنك المركزي لجمهورية أذربيجان	رابطة مصارف الجبل الأسود

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
رابطة مصارف الأرجنتين	بنك باراغواي المركزي
رابطة المصارف والمؤسسات المالية في شيلي (ABIF)	البنك المركزي لدول شرق الكاريبي
رابطة المصارف والمؤسسات المالية في كولومبيا	اتحاد مصارف أمريكا اللاتينية
رابطة المصارف التجارية في الجمهورية الدومينيكية	هيئة سوق المال في شيلي
رابطة المصارف المكسيكية	هيئة الرقابة المالية في كولومبيا
جمعية الهيئات الرقابية على البنوك في الأميركتين (ASBA)	الهيئة العامة للرقابة على المؤسسات المالية في كوستا ريكا (SUGEF)
البنك المركزي البرازيلي	الجمعية المصرفية في هندوراس
بنك جامايكا	الهيئة الوطنية للمصارف والتأمين
رابطة مصارف إكوادور	رابطة مصارف بنما
رابطة مصارف غواتيمالا	وزارة البيئة والموارد الطبيعية
الاتحاد البرازيلي للبنوك	هيئة الرقابة على البنوك والتأمين وصناديق المعاشات التقاعدية الخاصة في بيرو
مجلس الجهات الرقابية على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى في أمريكا الوسطى (CCSBSO)	اجتماع المائدة المستديرة للتمويل المستدام في باراغواي
مصرف إكوادور المركزي	

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
جمعية البنوك في الأردن	البنك المركزي الأردني
بنك المغرب	البنك المركزي التونسي
البنك المركزي المصري	اتحاد بنوك مصر
المصرف المركزي العراقي	الهيئة المغربية لسوق الرساميل

المرفق 3: معالم مصفوفة تطور أداء الشبكة (بشكل عام وحسب الركائز)

معالم مصفوفة تطور الأداء العام

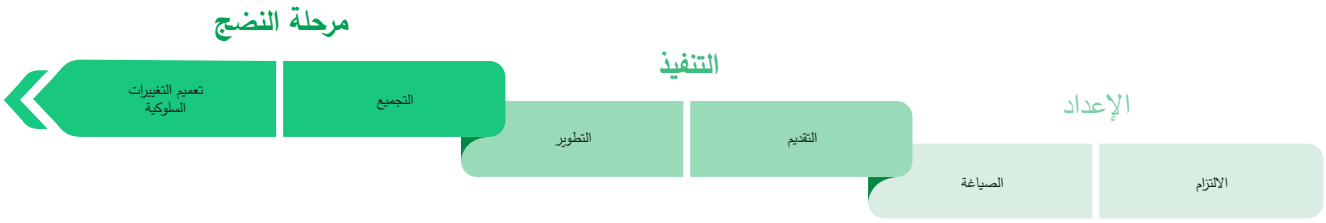

الالتزام

أعلنت الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية (الجمعية المهنية) المعنية عن التزام رسمي بإحراز تقدم في مجال التمويل المستدام في العامين المقبلين.
وتم اتخاذ خطوات أولية، مثل عقد اجتماع مبدئي أو ورشة عمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمعنيين في القطاع المصرفي.

الصياغة

ويجري تنفيذ مبادرة رسمية تقودها جهة تنظيمية للقطاع المالي أو رابطة معنية أو كلتاهما لوضع خارطة طريق وطنية أو إطار عمل أو سياسة أو مبادئ طوعية بشأن التمويل المستدام.
وتشمل الاستعدادات إجراء البحوث، والمسوح الاستقصائية، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، و/أو زيادة الوعي بالقطاع المالي.

التطوير

تم رسميا إطلاق أول خارطة طريق وطنية أو إطار عمل أو سياسة أو لائحة تنظيمية أو مجموعة من المبادئ الطوعية بشأن التمويل المستدام.
وتقود فرقة عمل رسمية أو وحدة مخصصة جهود التنفيذ – إما داخل الهيئة التنظيمية أو الرابطة المهنية، أو كمجموعة عمل أو منصة تضم العديد من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية.
تم إجراء التقييم و/أو رفع الوعي و/أو بناء القدرات.

التقدم

تطبيق أدوات ومبادرات للتنفيذ، على سبيل المثال التوجيهات، والإرشادات، ونماذج إعداد التقارير ، وبرامج التدريب، والأدوات الإلكترونية، والتعليمات الرقابية.
يغطي الإطار الوطني (الأطر الوطنية) العديد من مجالات وأجزاء النظام المالي ويتضمن مكونات رئيسية وتوقعات من القطاع المالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

ويُطلب من المؤسسات المالية في الإفصاح عن تنفيذها لخارطة الطريق أو إطار العمل أو السياسة أو المبادئ الطوعية بما يتماشى مع تعليمات أو نماذج إعداد التقارير الموحدة المقدمة من الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية (الجمعية المهنية المختصة بالقطاع).

التجميع

توجد مجموعة شاملة من المبادرات والأطر الوطنية بشأن التمويل المستدام تغطي جميع أجزاء النظام المالي.
وتتسق الأطر الوطنية مع الممارسات الدولية الجيدة في جميع الركائز الثلاث للتمويل المستدام على النحو الذي حددته شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة.
إطار القياس
يجري اتخاذ إجراءات للإشراف على تنفيذ الأطر أو متابعة التنفيذ.
وتقوم الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المعنية بالقطاع المالي والمصرفي بجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة في إطار أعمال الإشراف والرقابة بشأن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية.

تعميم التغييرات السلوكية

وهناك منظومة قائمة من مبادرات وأطر التمويل المستدام على مستوى النظام المالي بأكمله تتسق وتتكامل مع بعضها بعضاً.
وعلى المؤسسات المالية الإفصاح للجمهور عن تنفيذها لبرامج التمويل المستدام ويشمل ذلك الإحاطة بجميع المخاطر والفرص، أو على الأقل تشجيعها على القيام بذلك.
ولدى الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المختصة بالقطاع بيانات متعددة السنوات عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية، ويشمل ذلك المخاطر والفرص.

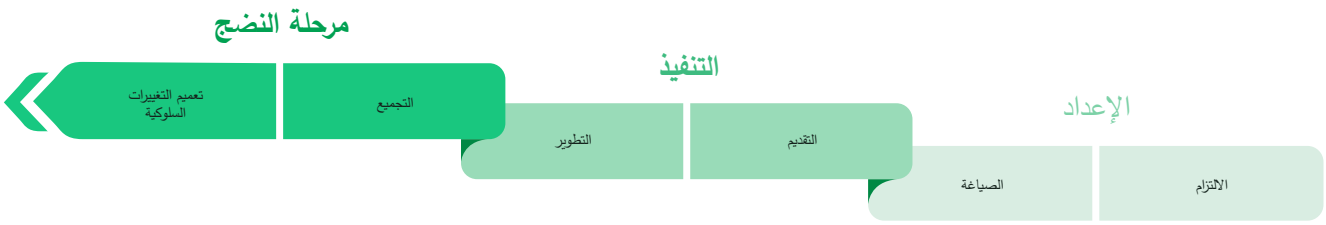

الالتزام

أعلنت الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية عن التزام رسمي بوضع سياسة أو لائحة أو إرشادات أو مبادئ طوعية للقطاع المالي بشأن دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.
وأُقيمت أول فعالية أو ورشة عمل لإشراك أصحاب المصلحة والأطراف المعنية في القطاع المالي بشأن موضوع دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في جميع أنشطة القطاع المالي.

الصياغة

وهناك مبادرة رسمية يجري العمل على إطلاقها لوضع سياسة أو ضوابط أو إرشادات أو مبادئ طوعية بشأن الدمج والتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في القطاع المالي.
وتشمل الاستعدادات إجراء البحوث، والمسوح الاستقصائية، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، و/أو زيادة الوعي بالقطاع المالي.

التقدم

تم رسميا إطلاق أول سياسة وطنية أو لائحة تنظيمية أو إرشادات أو مجموعة من المبادئ الطوعية تحدد المتطلبات أو التوصيات للمؤسسات المالية بشأن دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.
ويجري تكليف فرقة عمل رسمية أو مجموعة عمل أو مؤسسة رسمية بالتنفيذ و/أو الإشراف، بدعم من الجهات التنظيمية والقطاع المعني.
إجراء تقييمات، وإطلاق أنشطة لزيادة الوعي، و/أو برامج بناء القدرات للمؤسسات المالية بشأن التوقعات الجديدة لدمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة.

التطوير

تطبيق أدوات ومبادرات للتنفيذ، على سبيل المثال التوجيهات، والإرشادات، ونماذج إعداد التقارير، وبرامج التدريب، والأدوات الإلكترونية، والتعليمات الرقابية.
يغطي الإطار الوطني (الأطر الوطنية) بشأن دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة العديد من مجالات وأجزاء النظام المالي ويتضمن مكونات رئيسية وتوقعات من القطاع المالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
ويُطلَب من المؤسسات المالية الإفصاح عن التنفيذ أو على الأقل تشجيعها على ذلك.
وبدأت المؤسسات المالية في الإفصاح عن تنفيذها للتوقعات الخاصة بدمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة بما يتماشى مع تعليمات أو نماذج إعداد التقارير الموحدة المقدمة من الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية (الجمعية المهنية المختصة بالقطاع).

التجميع

توجد مجموعة شاملة من المبادرات والأطر الوطنية بشأن دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة تغطي جميع أجزاء النظام المالي.
وتتسق الأطر الوطنية مع الممارسات الدولية الجيدة، وتغطي جميع المجالات الشاملة والمتداخلة الثلاثة لدمج وتكامل الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة:
1. الإطار الوطني (شاملاً الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، والتوقعات من المؤسسات المالية)،
2. إجراءات الجهات التنظيمية والرابطات المهنية،
3. بيانات عن التنفيذ من جانب القطاع المالي.

يجري اتخاذ إجراءات للإشراف على تنفيذ أطر دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة أو متابعة التنفيذ.
وتقوم الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المعنية بالقطاع المالي والمصرفي بجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة في إطار أعمال الإشراف والرقابة بشأن تنفيذ التوقعات الخاصة بدمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة من جانب المؤسسات المالية.

تعميم التغييرات السلوكية

وهناك منظومة قائمة من مبادرات وأطر معنية بدمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة على مستوى النظام المالي بأكمله تتسق وتتكامل مع بعضها بعضا. على المؤسسات المالية الإعلان عن تنفيذها لأعمال دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة أو تشجيعها على القيام بذلك، ويتم الإفصاح للجمهور عن المعلومات التي يتم جمعها.
ولدى الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المختصة بالقطاع بيانات متعددة السنوات عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية بشأن دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة.

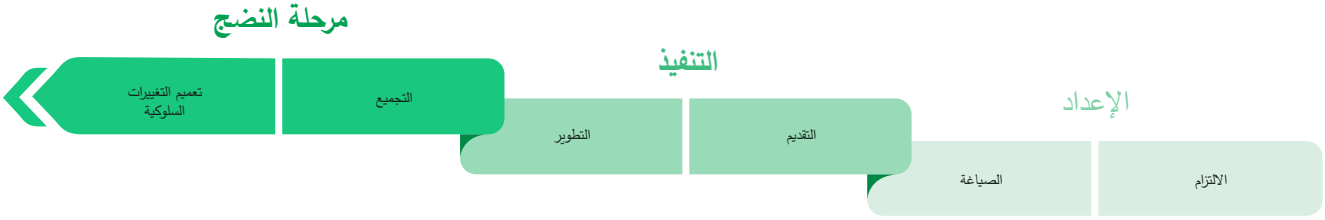

الالتزام

أعلنت الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية عن التزام رسمي بوضع سياسة أو لائحة أو إرشادات أو مبادئ طوعية للقطاع المالي بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة. وأقيمت أول فعالية أو ورشة عمل لإشراك أصحاب المصلحة والأطراف المعنية في القطاع المالي بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة في جميع أنشطة القطاع المالي.

الصياغة

وهناك مبادرة رسمية يجري العمل على إطلاقها لوضع سياسة أو ضوابط أو إرشادات أو مبادئ طوعية بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة في القطاع المالي.
وتشمل الاستعدادات إجراء البحوث، والمسوح الاستقصائية، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، و/أو زيادة الوعي بالقطاع المالي.

التقدم

تم رسمياً إطلاق أول سياسة وطنية أو لائحة تنظيمية أو إرشادات أو مجموعة من المبادئ الطوعية تحدد المتطلبات أو التوصيات للمؤسسات المالية بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة.
ويجري تكليف فرقة عمل رسمية أو مجموعة عمل أو مؤسسة رسمية بالتنفيذ و/أو الإشراف، بدعم من الجهات التنظيمية والقطاع المعني.
إجراء تقييمات، وإطلاق أنشطة لزيادة الوعي، و/أو برامج بناء القدرات للمؤسسات المالية بشأن التوقعات الجديدة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة.

التطوير

تطبيق أدوات ومبادرات للتنفيذ، على سبيل المثال التوجيهات، والإرشادات، ونماذج إعداد التقارير، وبرامج التدريب، والأدوات الإلكترونية، والتعليمات الرقابية لمساعدة القطاع المالي على إدارة المخاطر المادية ومخاطر التحول الطاقي المرتبطة بالمناخ و/أو المخاطر المرتبطة بالطبيعة.
يغطي إطار (أطر) إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة أجزاء متعددة من مجالات وأجزاء النظام المالي، ويتضمن مكونات رئيسية وتوقعات من القطاع المالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويُطلب من المؤسسات المالية الإفصاح عن التنفيذ أو على الأقل تشجيعها على ذلك. وبدأت المؤسسات المالية في الإفصاح عن تنفيذها للتوقعات الخاصة بإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة بما يتماشى مع تعليمات أو نماذج إعداد التقارير الموحدة المقدمة من الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية (الجمعية المهنية المختصة بالقطاع).

التجميع

توجد مجموعة شاملة من المبادرات والأطر الوطنية بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة تغطي جميع أجزاء النظام المالي.
وتتسق الأطر الوطنية مع الممارسات الدولية الجيدة، وتغطي جميع المجالات الشاملة والمتداخلة الثلاثة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة:

1. الإطار الوطني (شاملا الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، والتوقعات من المؤسسات المالية)،
2. إجراءات الجهات التنظيمية والرابطات المهنية،
3. بيانات عن التنفيذ من جانب القطاع المالي.

يجري اتخاذ إجراءات للإشراف على تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة أو متابعة التنفيذ.
وتقوم الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المعنية بالقطاع المالي والمصرفي بجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة في إطار أعمال الإشراف والرقابة بشأن تنفيذ التوقعات الخاصة بإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة من جانب المؤسسات المالية.

تعميم التغييرات السلوكية

وتتسق الأطر الوطنية لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو المتعلقة الطبيعة مع التوقعات الخاصة الممارسات الدولية الجيدة، وتتسق على مستوى القطاع المالي بأكمله، كما أنها تتسق وتتكامل فيما بينها.
يُطلب من المؤسسات المالية الإعلان عن تنفيذها لأعمال إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة أو تشجيعها على القيام بذلك، ويتم الإفصاح للجمهور عن المعلومات التي يتم جمعها.
ولدى الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المختصة بالقطاع بيانات متعددة السنوات عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو الطبيعة.

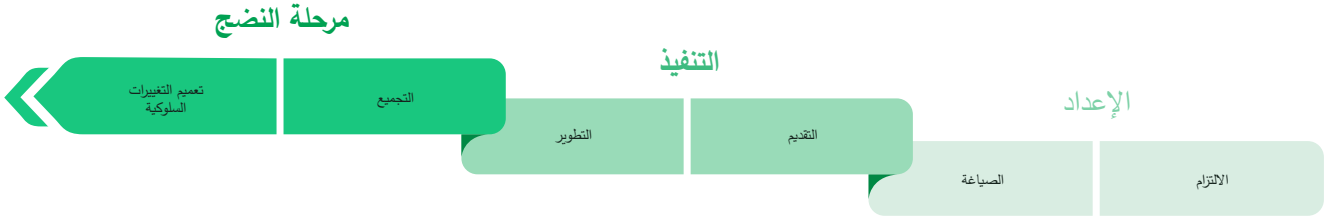

الالتزام

أعلنت الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية عن التزام رسمي بوضع سياسة أو لائحة أو إرشادات أو مبادئ طوعية للقطاع المالي بشأن تشجيع التدفقات المالية نحو الأصول والمشروعات والقطاعات الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركز على الاستدامة.
وتقوم الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية بتنظيم وإطلاق حملات لزيادة الوعي وتبادل المعارف.

الصياغة

وهناك مبادرة رسمية جارية لوضع سياسة أو لائحة أو إرشادات أو مبادئ طوعية لتشجيع التدفقات المالية نحو الأصول والمشروعات والقطاعات الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركز على الاستدامة.
وتشمل الاستعدادات إجراء البحوث، والمسوح الاستقصائية، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، و/أو زيادة الوعي بالقطاع المالي.

التقدم

تم رسمياً إطلاق أول سياسة وطنية أو لائحة تنظيمية أو إرشادات أو مجموعة من المبادئ الطوعية تحدد المتطلبات أو التوصيات للمؤسسات المالية لتشجيع التدفقات المالية نحو الأصول والمشروعات والقطاعات الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركز على الاستدامة.
ويجري تكليف فرقة عمل رسمية أو مجموعة عمل أو مؤسسة رسمية بالتنفيذ و / أو الإشراف، بدعم من الجهات التنظيمية والقطاع المعني.
إجراء تقييمات، وإطلاق أنشطة لزيادة الوعي، و/أو برامج بناء القدرات للمؤسسات المالية بشأن التوقعات الجديدة لاستدامة التمويل.

التطوير

تطبيق أدوات ومبادرات للتنفيذ، على سبيل المثال التوجيهات، والإرشادات، والتصنيفات، ونماذج إعداد التقارير، وبرامج التدريب، والأدوات الإلكترونية، والتعليمات الرقابية لمساعدة القطاع المالي على تشجيع التدفقات المالية نحو الأصول والمشروعات والقطاعات الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركز على الاستدامة.
يغطي الإطار (الأطر) بشأن التمويل الأخضر والاجتماعي و/أو الذي يركز على الاستدامة العديد من مجالات وأجزاء النظام المالي ويتضمن مكونات رئيسية وتوقعات من القطاع المالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويُطلب من المؤسسات المالية الإفصاح عن التنفيذ أو على الأقل تشجيعها على ذلك.
وبدأت المؤسسات المالية في الإفصاح عن تنفيذها للإطار (الأطر) بشأن التمويل الأخضر والاجتماعي و/أو الذي يركز على الاستدامة بما يتماشى مع تعليمات أو نماذج إعداد التقارير الموحدة المقدمة من الجهة التنظيمية للقطاع المالي أو الرابطة المهنية (الجمعية المهنية المختصة بالقطاع).

التجميع

هناك مجموعة شاملة من المبادرات والأطر الوطنية تستهدف دعم جميع أجزاء وجوانب النظام المالي بهدف تعزيز التدفقات المالية نحو الأصول والمشروعات والقطاعات الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركز على الاستدامة.
وتتسق الأطر الوطنية مع الممارسات الدولية الجيدة، وتغطي جميع المجالات الشاملة والمتداخلة الثلاثة لاستدامة التمويل:

01. الإطار الوطني (شاملا الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، والتوقعات من المؤسسات المالية)،
02. إجراءات الجهات التنظيمية والرابطات المهنية،
03. تنفيذ الإطار من جانب القطاع المالي.

ويجري اتخاذ إجراءات للإشراف على تنفيذ أطر العمل بشأن التمويل الأخضر والاجتماعي و/أو الذي يركز على الاستدامة أو متابعة تنفيذه.
وتقوم الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المعنية بالقطاع المالي والمصرفي بجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة في إطار أعمال الإشراف والرقابة بشأن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية.

تعميم التغييرات السلوكية

وتتسق الأطر الوطنية لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ و/أو المتعلقة الطبيعة مع التوقعات الخاصة الممارسات الدولية الجيدة، وتتسق على مستوى القطاع المالي بأكمله، كما أنها تتسق وتتكامل فيما بينها.
يُطلب من المؤسسات المالية الإعلان عن تنفيذها للأطر المتعلقة بالتمويل الأخضر والاجتماعي و/أو الذي يركز على الاستدامة أو تشجيعها على القيام بذلك، ويتم الإفصاح للجمهور عن المعلومات التي يتم جمعها.
ولدى الجهة التنظيمية أو الرابطة/الجمعية المهنية المختصة بالقطاع بيانات متعددة السنوات عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية بشأن التمويل الأخضر و/أو الاجتماعي و/أو الذي يركز على الاستدامة.

شكر وتقدير للمشاركين

تعرب أمانة الشبكة عن امتنانها وتقديرها لجميع الأعضاء الذين شاركوا في المسح الاستقصائي الخاص بجمع البيانات ذات الصلة بأعضاء الشبكة لعام 2023 وإجراءات التحقق من البيانات، ومراجعة إطار القياس وموجز التقدم العالمي لما قدموه من تعليقات وآراء وملاحظات.

وقدم ياسر منصف (الهيئة المغربية لسوق الرساميل) ولورا ماريا سانتا زولواغا (هيئة الرقابة المالية في كولومبيا) بوصفهما رئيسين مشاركين لمجموعة عمل القياس التابعة للشبكة إرشادات عامة لتحديث إطار القياس الخاص بالشبكة وإعداد موجز التقدم العالمي للشبكة لعام 2024 وبوابة البيانات الجديدة.

وترأس عملية إعداد موجز التقدم العالمي فريق الأمانة العالمية للشبكة، الذي ضم رونغ جانغ (المنسق العالمي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة)، وفنسنت دارسي، ونومينداري إنكتور، ولويز غاردينر، ولينغ مي، وجانا مودرونوفا، ونورو موغامبي، وسوثيا نغون، وإيليني بيتري، وإينا ريميزوفا، ويي يانغ، تحت الإشراف العام لتانيا كاديش (المديرة العامة لقطاع الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بمؤسسة التمويل الدولية) ومارتين فالسين (المديرة بقطاع الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بمؤسسة التمويل الدولية). ويعرب الفريق عن امتنانه لما قدمته راشانيكا هايلي– فاولر من إسهامات قيمة.

ونتوجه بشكر خاص إلى ألفونسو غارسيا مورا (نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا) على قيادته الإستراتيجية بصفته رئيساً لأمانة الشبكة، وإيمانويل نيرينكندي (نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لشؤون الحلول المشتركة) لاستضافته لمكتب نائب رئيس الأمانة العالمية للشبكة. وقدم منسقو الشبكة التالية أسماؤهم على المستوى الإقليمي وعلى مستوى البلدان المعنية إسهامات واعمال تنسيق غاية في الأهمية لإطار القياس، وعملية جمع البيانات، وموجز التقدم المحرز العالمي: عدليات عبده مانابوفا، وراجيا عفيفي، وأميرة السعيد عجاج، ومهند عطا، وباتمونخ باتبولد، وخورخيه إيشانديا، وأنجالي غارغ، ويوليا هولودكوفا، وفلاديمير هرلي، وبوريس جانجاليا، وأبيك كاديراليف، وإيزابيل مانتيلا، ونيفين مرتجى، وهونغ ثيين نغوين، وسيكار أسكاريني نورسياتشبانا، وموجغان أولادي، ومارسيلا بونس، وفرانسيسكو خافيير برادا، وراهاجينغ براتيوي، وعفيفة رياحنة، وروشيكا سينغ، ودااميلولا سوبو، ووي يوان.

وتم إثراء إطار القياس وموجز التقدم العالمي من خلال المعلومات المقدمة في إطار أعمال المراجعة والتعليقات من جانب الزملاء التالية أسماؤهم من مختلف إدارات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: فرانسيسكو أفيندانو، وفيليب ألبرتاني، وسابين باسنيات، ووبليام بيلو، وسارة كوتاري، وإيما دالهويسن، وأورتينكا دستاني، وجيمي فيرجسون، ورالينزا جيرمانوفا، وآرون ليفين، وإيرينا ليخانتشوفا، وبيوتر مازوركيفيتش، وإيلونا مورار، وكوين ثوك نجوين، وفيرونيكا نيهان جونز، ومارتين ريجلينك، وفيونا ستيوارت، وإليزابيث وايت.

وقامت ليندا هيردا وجونزالو لانفرانكو بإدارة أنشطة التوعية والتغطية والتواصل. وقام بأعمال المراجعة والتدقيق والتحرير ماثيو بنجامين، وتولت شركة سيفيتا/ميديا بارك أعمال التصميم.

يدعم صندوق الخدمات الاستشارية الخاصة بمناخ الاستثمار شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة، كما يدعم الصندوق مشروعات مجموعة البنك الدولي التي تشجع الأسواق المفتوحة والمنتجة والتنافسية، وتطلق العنان لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة في قطاعات الأعمال التي تسهم في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء. وهذا الصندوق، الذي يدعمه نحو 20 بلداً شريكا في عملية التنمية ومؤسسة مانحة، وتشارك مجموعة البنك في تمويله وتديره وتتولى تنفيذه مؤسسة التمويل الدولية، من أقدم وأكبر الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين لدى مجموعة البنك الدولي.

الوصول إلى بوابة بيانات الشبكة على الموقع:

↖ DATA.SBFNETWORK.ORG

دراسات قُطرية موجزة تعرض مبادرات التمويل المستدام في البلدان الأعضاء في الشبكة.

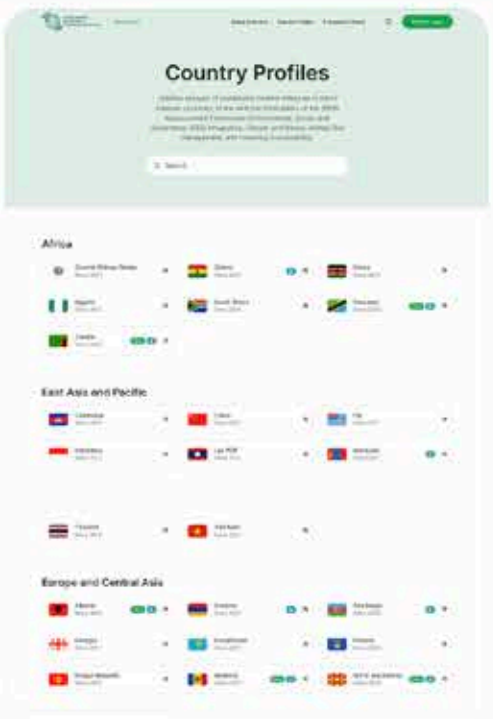

لوحات متابعة مع نظرة عامة على الاتجاهات العالمية ووظائف المقارنة.

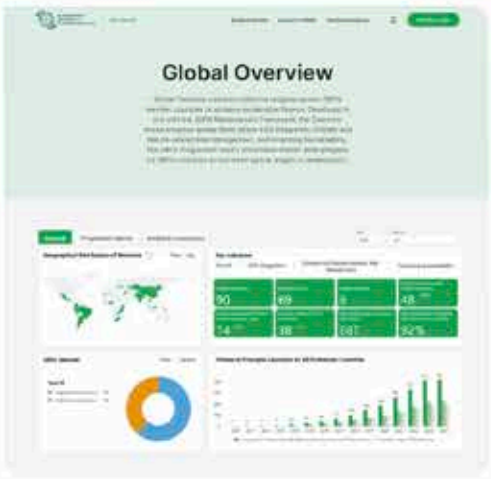

إطلاق مكتبة أطر التمويل المستدام في البلدان الأعضاء في الشبكة.

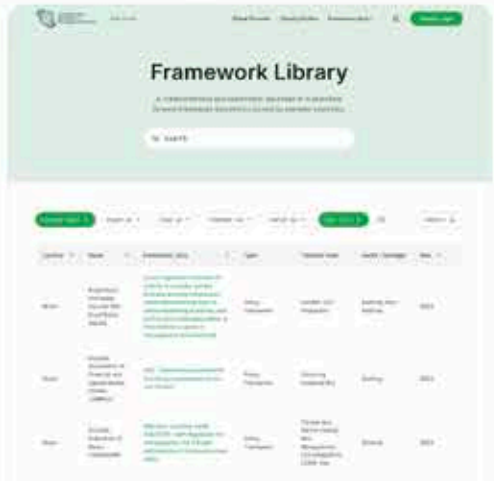

نظام متكامل لجمع البيانات لأعضاء الشبكة للإفصاح عن التقدم المحرز.

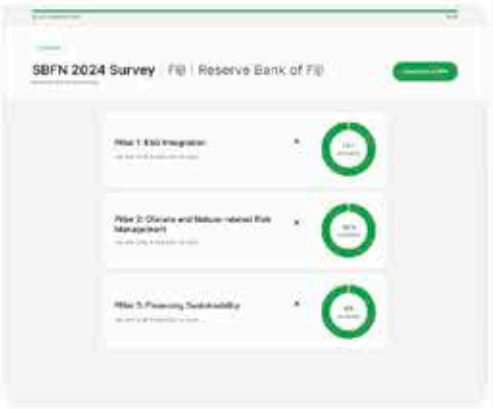

الوصول إلى بوابة بيانات الشبكة على الموقع:

↖ DATA.SBFNETWORK.ORG

قاعدة البيانات الأكثر شمولاً لمبادرات التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي
IFC
Creating Markets, Creating Opportunities

شبكة الخدمات المصرفية
والتمويل المستدامة
SBFN